الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد بوضياف - المسيلة

كلية العلوم الإقتصادية و التجارية و علوم التسيير

قسم العلوم التجارية

رقم: .....

ميدان: العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

فرع: علوم التجارية

تخصص: مالية و تجارة دولية

مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر أكاديمـــي

إعداد الطالب(ة): أميرة بلباي

تحت عنوان

دراسة و تحليل واقع التجارة الخارجية الجزائرية في ظل العلاقات الإقتصادية الدولية خلال الفترة 2004-2017

لجنة المناقشة:

عجابي عماد	جامعة محمد بوضياف	رئيســـا
بدار عاشور	جامعة محمد بوضياف	مشرفا و مقررا
روازقي محمد	جامعة محمد بوضياف	مناقشا

السنة الجامعية: 2019/2018.

بسم الله الرحمن الرحيم

شكـر وتقديـر

بعد شكر الله عز وجل على فضله ونعمه التي من بها علينا، نتقدم بخالص الشكر ووفاق الاحترام والامتنان إلى:

الأستاذ المشرف "**بدار عاشور**" لو لا ما قدمه من توجيه رشيد ورأي سديد فلا أملك عرفانا بما تفضل به علي إلا أن أسدي لك وافر الشكر والتقدير فحياك الله أستاذي الكريم وسدد خطاك.

والشكر موصول إلى السادة أعضاء لجنة المناقشة على تحملهم عناء مطالعة ومناقشة هذه المذكرة.

اهداء

إلى رمز الحب و العطاء و الوفاء، إلى من ربتني بلطف و منحتني الحنان إلى تلك المرأة العظيمة التي علمتني معنى الحياة إلى قرة عيني

أمي الغالية

إلى من علمني الكفاح و الصبر، إلى الذي تعب كثيرا من أجل راحتي و تعليمي إلى ذلك الرجل العظيم

أبي العزيز.

إلى إخوتي حفظهم الله لي، إلى من جمعني بهم منبر العلم، و إلى كل الأصدقاء و الأحباء.

إلى كل من أعرفهم من قريب أو من بعيد و نسي قلمي ذكرهم إلى كل هؤلاء أهدي هذا العمل المتواضع.

الملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى توضيح اثر واقع التجارة الخارجية الجزائرية على العلاقات الاقتصادية الدولية، و هذا بعد إعطاء لمحة تعريفية للتجارة الدولية و العلاقات الاقتصادية الدولية و كذا أهميتها، كما تهدف أيضا إلى دراسة واقع التجارة الخارجية الجزائرية و نسب تطورها مع المتعاملين الدوليين من أجل خلق الروابط الايجابية بين القطاعات الاقتصادية و البحث عن السبل الكفيلة لتفعيل التجارة الخارجية حيث بينت لنا الدراسة الدور المحوري التي تلعبه العلاقات الاقتصادية الدولية في الاقتصاد الوطني، و لقد كشفت لنا ان التجارة الخارجية تعد من أهم الادوات التي يمكن للعلاقات الاقتصادية الدولية من خلالها ان تؤثر على الاقتصاد الوطني .

الكلمات المفتاحية : التجارة الدولية، العلاقات الاقتصادية الدولية، الميزان التجاري.

Abstract:

This study aims at clarifying the impact of the reality of Algerian foreign trade on the international economic relations, after giving a brief overview of international trade and international economic relations and its importance. It also aims to study the reality of Algerian foreign trade and its development with international clients for the creation of rubles the study showed us the pivotal role played by the international economic relations in the national economy. It revealed to us that foreign trade is one of the most important tools that can be used International economic which affect the national economy.

Keywords: International Trade, International Economic Relations, Trade Balance.

الفهرس

الفهرس:.....

العنوان	الصفحة
شكر وعرفان	
اهداء	
الملخص	
الفهرس	
فهرس الجداول	
فهرس الاشكال	
مقدمة عامة	
الفصل الاول :أساسيات التجارة الدولية والعلاقات الاقتصادية الدولية	27-05
تمهيد	06
المبحث الأول : ماهية التجارة الدولية.	07
المطلب الأول: مفهوم التجارة الدولية.	07
المطلب الثاني: التخصص و تقسيم العمل الدوليين.	10
المبحث الثاني : الاطار النظري للعلاقات الاقتصادية الدولية .	13
المطلب الأول: مفهوم العلاقات الاقتصادية الدولية و عوامل نشوئها.	13
المطلب الثاني: الاختلاف بين العلاقات الاقتصادية الدولية و العلاقات الاقتصادية المحلية.	21
المبحث الثالث : العلاقات الاقتصادية الدولية : الأهمية و الآليات المنظمة .	24
المطلب الأولً: أهمية العلاقات الاقتصادية الدولية.	24
المطلب الثاني : الآليات المنظمة للعلاقات الإقتصادية الدولية .	25
خلاصة الفصل	27
الفصل الثاني : تحليل تأثير التجارة الدولية على العلاقات الاقتصادية الدولية	60-28
تمهيد	29
المبحث الأول : تطور التجارة الخارجية خلال الفترة 2004 – 2010.	30
المطلب الأول: تحليل تطور الصادرات الجزائرية خلال الفترة 2004 – 2010.	30
أولا : تطور التركيبة السلعية للصادرات الجزائرية خلال الفترة 2004 – 2010.	30

الفهرس:.....

ثانيا: مناطق التبادل للصادرات الجزائرية خلال الفترة 2004- 2010.	32
المطلب الثاني: تحليل تطور الواردات الجزائرية خلال الفترة 2004-2010.	36
اولا: تطور التركيبة السلعية للواردات خلال الفترة 2004-2010.	36
ثانيا: مناطق التبادل للواردات الجزائرية خلال الفترة 2004-2010.	39
المطلب الثالث: تطور الميزان التجاري خلال الفترة 2004-2010.	42
المبحث الثاني: تطور التجارة الخارجية خلال الفترة 2011 – 2017.	44
المطلب الاول: تحليل تطور الصادرات الجزائرية خلال الفترة 2011 – 2017.	44
اولا :تطور التركيبة السلعية للصادرات الجزائرية خلال الفترة 2011-2017.	44
ثانيا: مناطق التبادل للصادرات الجزائرية خلال الفترة 2011-2017.	47
المطلب الثاني: تحليل تطور الواردات الجزائرية خلال الفترة 2011-2017.	50
اولا: تطور التركيبة السلعية للواردات الجزائرية خلال الفترة 2011-2017.	50
ثانيا: مناطق التبادل للواردات الجزائرية خلال الفترة 2011-2017 .	53
المطلب الثالث: تطور الميزان التجاري 2011-2017.	56
خلاصة الفصل.	58
الخاتمة العامة	59-61
قائمة المراجع	
الملاحق	

فهرس الجداول

فهرس الجداول :.....

جدول رقم	عنوان الجدول	الصفحة
01	تطور الصادرات الجزائرية خلال الفترة 2004-2010	31
02	مناطق التبادل للصادرات خلال الفترة 2004 – 2010	32
03	تطور التركيبة السلعية للواردات خلال الفترة 2004-2010	36
04	مناطق التبادل الواردات الجزائرية خلال الفترة 2004-2010	39
05	تطور الميزان التجاري 2004-2010	42
06	تطور الصادرات الجزائرية خلال الفترة 2011-2017	44
07	مناطق التبادل للصادرات خلال الفترة 2011-2017	47
08	تطور التركيبة السلعية للواردات خلال الفترة 2011-2017	50
09	مناطق التبادل للواردات الجزائرية خلال الفترة 2011-2017	53
10	تطور الميزان التجاري خلال الفترة 2011-2017	56

فهرس الاشكال

فهرس الاشكال :.....

شكل رقم	عنوان الشكل	الصفحة
01	تطور التركيبة السلعية للصادرات الجزائرية خلال الفترة 2004-2010	31
02	مناطق التبادل للصادرات الجزائرية خلال الفترة 2004 – 2010	33
03	تطور التركيبة السلعية للواردات خلال الفترة 2004-2010	37
04	مناطق التبادل للواردات الجزائرية خلال الفترة 2004-2010	40
05	تطور الميزان التجاري 2004-2010	42
06	تطور التركيبة السلعية للصادرات الجزائرية خلال الفترة 2011-2017	45
07	مناطق التبادل للصادرات الجزائرية خلال الفترة 2011-2017	48
08	تطور التركيبة السلعية للواردات الجزائرية خلال الفترة 2011-2017	51
09	مناطق التبادل للواردات الجزائرية خلال الفترة 2011-2017	54
10	تطور الميزان التجاري خلال الفترة 2011-2017	56

مقدمة:

في ظل التطورات والتغيرات الإقتصادية العالمية وتعاضم تحليل التجارة الخارجية ونتيجة الترابط الإقتصادي نلاحظ أن هذه التغيرات السريعة التي تعتمد عليها كل دولة في إستيرادها وتصديرها جعل تطور ونمو إقتصاد هذه الدول هينا لتغيرات عديدة نتيجة لتغير تطورها ونموها إقتصاديا، الذي يرتبط بعملية مبادلة السلع والخدمات بين الدول مما يبين هذا التعامل في التجارة الخارجية التي تعتبر مجموعة من العلاقات بين الأعوان الإقتصاديين المقيمين وغير المقيمين وذلك في مختلف دول العالم، ولقد ساهمت الإتفاقيات الخاصة على التجارة بزيادة الترابط والعلاقات بين الدول والتي ما يمكن جميع الدول من الإستغاثة بالتجارة الخارجية والتي عن طريقها يتم التبادل مما يعود على الدول المصدرة ومدى إمتلاكها الأموال حتى تستطيع تنمية إقتصادها.

والجزائر كسائر دول العالم الثالث عرفت عدة تغيرات إقتصادية هامة، فقد إعتمدت في تسيير إقتصادها على النظام الإشتراكي الذي لم يحقق أهدافه خلال المخططات التنموية الإقتصادية، ووفق متطلبات الإنتقال إلى النظام الإقتصادي الجديد التي أبرمت خلاله إتفاقا مع الإتحاد الأوروبي.

الإشكالية :

إنطلاقا مما سبق يمكن صياغة الإشكالية الرئيسية كالآتي :

- ماهو واقع التجارة الخارجية في الجزائر وتأثيره على العلاقات الاقتصادية الدولية؟
- تندرج عن هذه الإشكالية جملة من التساؤلات الفرعية هي :

1- كيف تطورت التجارة الخارجية الجزائرية ؟

2- كيف تأثرت العلاقات الاقتصادية الدولية في ظل الظروف الراهنة ؟

3 – ماهي وضعية الميزان التجاري خلال الفترة ؟

الفرضيات :

1 – مرت التجارة الخارجية بعدة تطورات من سنة الى أخرى .

2 – يوجد تأثر واضح للعلاقات الاقتصادية في ظل التجارة الخارجية .

3- يتأثر الميزان التجاري في الفترة المدروسة بمختلف التطورات الحاصلة في التجارة الدولية .

أهمية الدراسة :

تستوحي هذه الدراسة أهميتها في ظل التدويل المستمر للعلاقات الاقتصادية الدولية حيث تكمن أهمية هذه الدراسة في دراسة واقع التجارة الخارجية عن طريق الاتفاقيات التي تنظم العلاقات الاقتصادية الدولية والبحث عن سبل تطوير التجارة الخارجية .

أهداف الدراسة :

- محاولة التعرف على وضعية التجارة الخارجية للجزائر .
- معرفة مدى تأثر العلاقات الاقتصادية الدولية بواقع التجارة الخارجية .
- معرفة الدور الذي تلعبه العلاقات الاقتصادية الدولية في تطوير التجارة الخارجية .
- معرفة التطورات التي عرفها الميزان التجاري في ظل الظروف الراهنة .

اسباب اختيار الموضوع :

- المكانة التي تحتلها التجارة الخارجية في الاقتصاد الدولي .
- التحولات التي عرفها الاقتصاد الجزائري والتجارة خاصة بعد الاصلاحات المبتهجة .

صعوبات البحث

- تضارب بعض الاحصائيات التي حصلت عليه حول الاقتصاد الجزائري، في الارقام واختلافها من هيئة الى اخرى، وكذلك من حيث الوحدة.

المنهج المتبع :

و للوصول الى ذلك اعتمدنا في بحثنا هذا أساسا على المنهج الوصفي الذي يلائم طبيعة الموضوع خاصة في ابراز الاطار النظري للتجارة الخارجية والعلاقات الاقتصادية الدولية، بالاضافة الى المنهج التحليلي في الفصل التطبيقي للوقوف على دراسة وضعية التجارة الخارجية عن طريق تحليل الجداول والاحصائيات التجارية واسقاطها على الواقع الاقتصادي وربطها بالاهداف الاقتصادية العامة .

تقسيمات البحث :

لغرض معالجة اشكالية البحث تم افتتاح الموضع بمقدمة، ثم جزئين جزء نظري احتوى على فصل معنون بأساسيات حول التجارة والعلاقات الإقتصادية الدولية يحتوي على ثلاثة مباحث أولها ماهية

التجارة الدولية وثانيها الإطار النظري للعلاقات الإقتصادية الدولية وثالثها العلاقات الإقتصادية أهميتها واللآليات المنظمة لها، والجزء الثاني متعلق بالجانب التطبيقي من الموضوع معنون بتحليل تأثير التجارة الدولية على العلاقات الإقتصادية الدولية احتوى على مبحثين أولها تطور التجارة الخارجية خلال الفترة (2004_2010) وثانيها تطور التجارة الخارجية خلال الفترة (2011_2017)، ليختتم الموضوع بخاتمة تظمنت مختلف النتائج التي تم الوصول إليها وبعض المقترحات حول الموضوع.

الفصل الاول :

اساسيات التجارة الدولية

والعلاقات الاقتصادية الدولية

تمهيد:

تعتبر التجارة الخارجية أحد مكونات الرئيسية للعلاقات الاقتصادية الدولية فهي الشكل التقليدي الأقدم والأكثر تطورا لهذه العلاقات، فهي تعتبر ركيزة من الركائز الأساسية التي تقوم عليها أي دولة، اذ تسمح للدول بتشكيل العلاقات بينهم في عدة مجلات أو مبادلات تجارية وفق معايير وقوانين دولية محددة من قبل منظمة التجارة العالمية، وهذا ماسنتطرق اليه في هذا الفصل من خلال التطرق في المبحث الأول الى أساسيات التجارة الدولية من حيث مفهومها وكذا التخصص وتقسيم العمل الدوليين، كما سنخصص المبحث الثاني للحديث عن العلاقات الاقتصادية الدولية من خلال التعريف بها وكذا عوامل نشوئها، أما المبحث الثالث فسنتناول فيه أهمية العلاقات الاقتصادية بالنسبة لمختلف الدول وآلياتها التي تنظم هذه العلاقات.

المبحث الأول: ماهية التجارة الدولية.

تعتبر التجارة الخارجية الدولية ضرورة وحقيقة أساسية لا يمكن للعالم أن يستمر بدونها؛ إذ لا يمكن تصور أن تستقل أية دولة باقتصادها عن بقية إقتصاديات العالم كونها مضطرة إلى تصدير سلعها وخدماتها إليها واستيراد ما يلزم شعبها من السلع والخدمات.

المطلب الأول: مفهوم التجارة الدولية وأهميتها

تعتبر التجارة الدولية من العمليات التي تهتم بالخدمات والسلع، لذا سوف نتناول في هذا المطلب ماهية التجارة الدولية، وأهميتها بين الدول.

أولا: مفهوم التجارة الدولية

تعرّف التجارة الخارجية أو التجارة الدولية بمبادلات السلع الاقتصادية القائمة بين الدول المختلفة التي تحددها الرقابة الجمركية وتقدر قيمتها بما في ذلك تقديرات البضائع المهربة ذات الأهمية إن وجدت.[1]

واستعمل مصطلح التجارة الخارجية مع بدايات نظريات الحرية التجارية التي تبنتها الدول الصناعية في بحثها عن منافذ لإنتاجها وبحثها عن تموين بالمواد الأولية من مستعمراتها أو دول أخرى، لتصل معظم الدول إلى البحث عن موافقة إنتاجها لشروط السوق الدولية.

ويخضع مصطلح "التجارة الدولية" شأنه في ذلك شأن الكثير من مصطلحات العلوم الاجتماعية لتباين كبير حول مضمونه والصور التي يتألف منها حتى يكون جامعًا مانعًا.

و عمومًا يمكن التفرقة بين:[2]

1. المعنى الضيق لمصطلح "التجارة الدولية" والذي يضم كلاً من الصادرات والواردات المنظورة وغير المنظورة.
2. المعنى الواسع لمصطلح "التجارة الدولية" والذي يضم كلاً من:
   - الصادرات والواردات المنظورة (السلعية).
   - الصادرات والواردات غير المنظورة (الخدمات).
   - الهجرة الدولية.
   - الحركات الدولية لرؤوس الأموال.

[1] ALAIN BIROU « **Vocabulaire Pratique des Sciences Sociales** ». 2e édition, revue et augmentée, les éditions ouvrières, Paris, 1968. P.64.

[2] سامي عفيفي حاتم، **التجارة الدولية بين التنظير و التنظيم** ، الكتاب الأول، الطبعة الثانية، الدار المصرية العربية، القاهرة ،1993، ص36.

أما موضوع التجارة الدولية، فيعتبر فرعًا مستقلاً من فروع الدراسة الاقتصادية وهذا يرجع لتميزها بأسس ومفاهيم فنية لا تشاركها فيها التجارة الداخلية. كما تختلفان في طبيعة المشاكل التي تواجه كلاهما.

تعرف التجارة الخارجية ببساطة بأنها عبارة عن تبادل السلع والخدمات بين الدول، وكذلك بين الشركات والأشخاص على المستوى الدولي.[1]

كما يمكن تعريف التجارة الخارجية بأنها المعاملات التجارية الدولية في صورها الثلاثة المتمثلة في إنتقال السلع والأفراد ورؤوس الأموال، تنشأ بين أفراد يقيمون في وحدات سياسية مختلفة، أو بين حكومات ومنظمات إقتصادية تقطن وحدات سياسية مختلفة.[2]

كما تعرف أيضا بأنها عملية التبادل التجاري في السلع والخدمات وغيرها من عناصر الإنتاج المختلفة بين عدة دول بهدف تحقيق منافع متبادلة لأطراف التبادل، وهي تختلف بذلك عن التجارة الداخلية في أنها تتجاوز حدود الدولة الواحدة إلى دول متعددة، سواء مجاورة للدولة أو غير مجاورة لها.[3]

كذلك تعرف التجارة الخارجية بأنها عملية التبادل التجاري التي تتم بين الدولة ودول العالم الأخرى وتشمل عملية التبادل هذه السلع المادية، الخدمات، النقود والأيدي العاملة.[4]

وانطلاقا مما سبق يمكن تعريف التجارة الخارجية بأنها "عبارة عن عملية تبادل تجاري للسلع والخدمات ورؤوس الأموال بين دولة ما وباقي دول العالم وتشمل عنصريين مهمين هما الضادرات والواردات"

ثانيا: أهمية التجارة الخارجية:

تلعب التجارة الخارجية دورا متميزا في الحياة الإقتصادية والإجتماعية والسياسية والعسكرية إذ يمكن من خلال هذا الدور تحديد الملامح الأساسية للدولة، والجوانب والمظاهر والأشكال الأساسية لعلاقاتها مع الدول الأخرى، ويتمثل هذا الدور الهام للتجارة الخارجية في النقاط التالية:

- الإستغلال الأمثل للموارد اي إذا قامت الدولة بإنتاج عدد كبير من السلع فإنها تستغل الموارد المتاحة لديها بطريقة أقل كفاءة مما لو إستخدمتها في إنتاج سلعة معينة تتخصص في إنتاجها وإستبدال الفائض منها بالسلع المنتجة في الدول الأخرى.[5]

---

[1] محمد دياب، **التجارة الدولية في عصر العولمة**، دار المنهل اللبناني، لبنان، الطبعة الأولى، 2010، ص 9.

[2] رشاد العصار وآخرون، **التجارة الخارجية**، دار المسيرة للنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة الأولى، 2000، ص 12.

[3] حمدي عبد العظيم، **إقتصاديات التجارة الدولية**، مصر، الطبعة الثالثة، 2000، ص120.

[4] نداء محمد الصوص، **التجارة الخارجية**، مكتبة التجمع العربي، الأردن، الطبعة الأولى، 2008، ص9.

[5] المرجع نفسه، ص 11.

- نقل التكنولوجيات والمعلومات الأساسية التي تفيد في بناء الإقتصادات المتينة وتعزيز عملية التنمية الشاملة.[1]
- نفس الوقت تمكنه من التخلص مما لديه من فوائض من السلع والخدمات المختلفة من خلال نشاط التصدير وتؤثر هذه النشاطات الإستيرادية والتصديرية بدورها على الأسواق المادية السلعية (الإنتاج) والدخل والعمالة وعلى الأسواق النقدية والمالية (أسواق النقود والصرف الأجنبي).[2]
- إن وجود فرصة التبادل التجاري العالمي تمكن الدولة من التخصص في إنتاج السلع التي تتميز فيها بميزة عالية، وتستورد حاجاتها من السلع الأخرى من المناطق المتخصصة في إنتاجها، ويمكنها توريدها بتكلفة منخفضة نسبيا.[3]
- الهجرة الدولية، أي إنتقال عنصر العمل بين دول العالم المختلفة.
- الحركة الدولية لرؤوس الأموال، أي إنتقال رؤوس الأموال بين دول العالم المختلفة.[4]
- تحقيق التغييرات الضرورية في البنية الإجتماعية الناتجة عن التغيير في البنية الإقتصادية.
- إمكانية الحصول على أفضل ما توصلت إليه العلوم والتقنيات والمعلوماتية بأسعار رخيصة نسبيا.[5] نسبيا.[5]

حيث تعتبر التجارة الخارجية مؤشرا على القدرة الإنتاجية والتنافسية في السوق الخارجي وذلك من خلال القدرة التصديرية والإستيراد وأثرها على رصيد الدولة من العملات الأجنبية وعلى الميزان التجاري.[6] كما كما تعطي الفرصة وتحقق المكاسب للحصول على سلع وخدمات تكلفتها أقل مما لو تم إنتاجها محليا،[7]

[1] رعد حسن الصرن، **أساسيات التجارة الدولية المعاصرة: من الميزة المطلقة إلى العولمة والحرية والرفاهية الاقتصادية**، دار الرضا للنشر، سوريا، الطبعة الأولى، 2000، ص 57.

[2] د طالب محمد عوض، **التجارة الدولية: نظريات وسياسات**، نشر بدعم من معهد الدراسات المصرفية، الأردن، 1995، ص 14.

[3] د محمد السانوسي محمد شحاتة، **التجارة الدولية في ضوء الفقه الإسلامي وإتفاقية الجات دراسة مقارنة**، دار الفكر الجامعي، مصر، الطبعة الأولى،2007، ص 50.

[4] سامي عفيفي حاتم، **الإتجاهات الحديثة في الإقتصاد الدولي والتجارة الدولية: قضايا معاصرة في التجارة الدولية**، الدار المصرية اللبنانية، مصر، الطبعة الثانية، 2005، ص 33.

[5] رعد حسن الصرن، مرجع سابق، ص ص 57-58.

[6] يوسف مسعداوي، **دراسات في التجارة الدولية**، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2010، ص 12.

[7] محمود حسين الوادي و آخرون، **الإقتصاد الكلي**، دار المسيرة للنشر و التوزيع و الطباعة، عمان، الطبعة الثانية، 2010، ص 270.

كذلك تحقيق التوازن في السوق الداخلية نتيجة تحقيق التوازن بين كميات العرض والطلب وتساعد على التقدم في الميادين الإجتماعية والثقافية بفضل ماتتطلب من إحتكاك مستمر.[1]

المطلب الثاني: التخصص وتقسيم العمل الدوليين

لن تستطيع أية دولة بإتباعها لسياسة الاكتفاء الذاتي بصورة كاملة ولفترة طويلة من الزمن أن تعيش بمعزل عن بقية دول العالم.ومهما يكن ميل أية دولة إلى تحقيق هذه السياسة فإنها لن تستطيع باعتبار أن الدول كالأفراد ليس بإمكانها أن تنتج كل ما تحتاجه من السلع إنما يقتضي الأمر أن تتخصص في إنتاج السلع التي تؤهلها ظروفها الطبيعية والاقتصادية لأن تنتجها ثم تبادلها بمنتجات دول أخرى لا تستطيع إنتاجها داخل حدودها أو أنها تستطيع ولكن بتكاليف مرتفعة، يصبح أمامها الاستيراد هو الأفضل.

ومن هنا تبدو أهمية التخصص باعتباره الأساس الذي تقوم عليه التجارة وأن تقسيم العمل بين الدول المختلفة يرتبط ارتباطًا وثيقًا بظاهرة التجارة الدولية، فالتخصص يؤدي إلى إتقان آداء العمل الواحد ورفع درجة مهارته وبالتالي زيادة إنتاجيته والوصول إلى مستوى أعلى من الرفاهية الاقتصادية بقيام التبادل بين الأفراد. فحتى يحصل كل فرد على حاجاته المتنوعة فإنما حتما يسعى إلى مبادلة جزء من إنتاجه الذي تخصص فيه بجزء من إنتاج غيره من الأفراد الذين تخصصوا في إنتاج سلع أخرى، وكذلك التخصص الدولي يقوم على نفس المبدأ، وما ينجرّ عنه من قيام تجارة خارجية بين الدول سيؤدي إلى زيادة الدخل الوطني للدول المشتركة في هذه التجارة وبالتالي زيادة مداخيل الأفراد وارتفاع مستوى رفاهيتهم الاقتصادية.

وعليه فإن قيام التبادل سواء كان داخليًا أم خارجيًا هو نتيجة طبيعية لضرورة قيام التخصص وتقسيم العمل سواء على مستوى الأفراد أو على مستوى الدول.

ولا ينبغي أن يفهم بأن التخصص مفروض وليس اختياريًا؛ فإذا ما توافرت الأرض الخصبة.

والمناخ المعتدل في دولة ما فليس عليها أن تبقى مصدرًا للمنتجات الزراعية فقط، إذ باستطاعة التخطيط المُحكم والتنظيم الشامل أن يحوّل هذه الدولة من طابعها الزراعي إلى طابع صناعي. كون التنمية وتغيير نوع التخصص ليس أبدًا من الأمور الصعبة إذا ما توافرت النيّة والخبرة والتخطيط ورؤوس الأموال وهي عوامل من الممكن اكتسابها وليست حكرًا على دولة دون أخرى.

ولعلّ من أهم العوامل المؤثرة في قيام وتشكيل هيكل وبنية التخصص الدولي يمكن أن نورد:[2]

---

[1] سفيان عبد العزيز، **دعم و تطوير القطاع الخاص كآلية لترقية التجارة الخارجية الجزائرية خارج المحروقاتٍ بحوث إقتصادية عربية**، كلية العلوم الإقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة بشار، العددان 61-62، شتاء- ربيع 2013، ص 171.

[2] رعد حسن الصرن، مرجع سابق، ص38.

1- الظروف الطبيعية

تؤدي الظروف الطبيعية السائدة سواء المناخ أو الموارد الطبيعية الباطنية المتاحة إلى أن تتخصص الدولة في إنتاج بعض المواد الأولية أو في النشاط الزراعي وإمّا في النشاط الصناعي.

كما تعتبر الموارد البشرية ضمن الظروف الطبيعية لقيام التخصص وتقسيم العمل الدولي فقد تتخصص بعض الدول في الصناعات كثيفة العمالة فإن لم تجد وجهت تخصصها إلى الصناعات كثيفة رأس المال.

و حاليًا الدول التي تتوافر على الموارد المعلوماتية يمكن أن تتخصص في إنتاج وبيع التجهيزات و المعدات الإلكترونية علما أن هذه الدول صناعية بحد ذاتها.

2- الظروف المكتسبة:

تعد رؤوس الأموال من العوامل المكتسبة مثلها في ذلك مثل التكنولوجيات الجديدة المتوفرة التي تؤدي إلى تفاوت في الإنتاج بين الدول.

فبعض الدول التي تتمتع برصيد من رأس المال كما هو الحال في الدولة المتقدمة يمكن أن تستفيد من هذه الميزة في:

- القيام بالتطويرات الصناعية الكبيرة المناسبة لظروف وطبيعة الدولة.
- تصدير الأموال الفائضة للخارج للاستفادة منها في إقامة مشروعات أخرى في دول أخرى تتوافر فيها المقومات اللازمة لمثل هذه المشاريع.

ولا شك في أن الدول التي تتوافر على رؤوس أموال ضخمة لابد وأن تتوافر فيها التكنولوجيات الجديدة المتطورة سواء عن طريق التطوير والتحسين أم عن طريق الابتكار والاختراع.

وللإشارة، فإن السلع الإلكترونية التي تنتج في كل من اليابان والولايات المتحدة الأمريكية تشكل المرتكز الأساسي لقيام التجارة الدولية بينهما وكذلك المنافسة الحادة.

3- ظروف التفاعل:

ونقصد بها الظروف التي تقع بين كل من الظروف الطبيعية والظروف المكتسبة وأهمها:

3-1- الاختلاف في الأسعار: إن الاختلاف في تكاليف الإنتاج (تكلفة عوامل الإنتاج) يؤثر تأثيرًا مباشرًا على أسعار السلع في السوق الداخلي والسوق الخارجي معًا.

وبهذا فإن قيام التجارة الدولية قد ينحصر في اختلاف وفروق الأسعار بين السلع المنتجة محليًا والسلع المستوردة. فسلوك المستهلك الرشيد يدفعه إلى الشراء من أرخص الأسواق حتى يتمكن من تحقيق أقصى إشباع ممكن استنادًا إلى قيد ميزانيته فهو يفضل السلع ذات السعر المنخفض دون النظر إلى كونها محلية أو مستوردة.

3-2- تكاليف النقل: إن ارتفاع تكاليف النقل من شأنه أن يفقد الدولة ميزة التخصص في إنتاجها، ومن جهة أخرى، فالدولة التي تستطيع إقامة بعض صناعاتها بالقرب من حدودها مع دول أخرى يمكنها توسيع تصريف سلعها مقارنة مع الدول التي لا تتمتع بمثل هذه الظروف التي تستطيع الدولة نتيجة لها توفير الكثير من تكاليف النقل (البرية، البحرية والجوية) فهذه التكاليف تترك أثرها الهام على التخصص الدولي في أية دولة.

إن التخصص الدولي ضرورة وحتمية تعززها التطورات الاقتصادية المتلاحقة كما يلعب تقسيم العمل الدولي الدور الهام والأكبر في تفعيل وتطوير وتنمية البنية الاقتصادية والاجتماعية للمجتمعات.

وفي عصرنا الحالي ارتبط مفهوم تقسيم العمل الدولي أشد الارتباط بالثورة العلمية والمعلوماتية التي شكلت بدورها القوة الأساسية التي كانت سببًا رئيسيًا في ظهور مفهوم العولمة[1] ولعب أيضًا تقسيم العمل الدولي من خلال علاقته مع هذه الثورة الدور ذاته.

فالثورة العلمية هي التي جعلت العالم أكثر اندماجًا وتقسيم العمل الدولي هو الذي سهل حركة انتقال الأفراد ورأس المال والسلع والمعلومات والخدمات. وهو الذي جعل التحولات سريعة ومذهلة في سرعتها. وقد ساهم بدور فعّال في انتقال المفاهيم والقناعات والأذواق فيما بين الثقافات والحضارات، ونقل العالم من مرحلة الحداثة إلى مرحلة ما بعد الحداثة وأدخله عصر العولمة وربما لاحقًا إلى عصر ما بعد العولمة. وكل هذا أصبح ممكنًا بدءًا من التسعينات نتيجة للمستجدات والتطورات التكنولوجية والمعلوماتية.

[1] رعد حسن الصرن، مرجع سابق، ص 131.

المبحث الثاني: الإطار النظري للعلاقات الاقتصادية الدولية

تعتبر العلاقات الاقتصادية الدولية مادة مهمة وتأثيرها على الاقتصاديات الوطنية والمحلية ويمكن الإلمام بماهية العلاقات الاقتصادية الدولية عبر تقديم تعريف لها، والقول بأنها في الأصل عبارة عن تفاعلات ناشطة تختلف عن بعضها البعض وتتم بين الدول أو التجمعات الاقتصادية والشركات الدولية ذات النشاط العابر للحدود الوطنية.

المطلب الأولً: مفهوم العلاقات الاقتصادية الدولية وعوامل نشوئها.

استخدمت كلمة دولية international لأول مرة من قبل "جرمي بنثام" في الجزء الأخير من القرن الثامن عشر بالرغم أن ماينا‌ظرها في اللغة اللاتينية قد استخدم من قبل "ريجارد زوك "قبل قرن من ذلك. وقد استخدم الناس هذه الكلمة لتعريف فرع القانون الذي اخذ يطلق عليه قانون الأمم أو قانون الشعوب وهو اصطلاح للقانون الروماني يشير الى المبادئ التي كان يطبقها الرومان في القضايا التي تتضمن علاقات مع أجانب[1] ثم استخدم المصطلح بعد ذلك من قبل اولئك الذين درسوا الروابط الدولية تحت الاطار القانوني فقط وكان رجال القانون يسعون الى تحديد مضمون القواعد الواجبة التطبيق بين اللاعبين في المسرح الدولي والعمل على ترجمتها الى الواقع والتحقق من تطبيقها.[2]

ان مصطلح الدولية international استخدم بوصفه حاجة حقيقية لتعريف العلاقات الرسمية بين الملوك. وربما تعد كلمة بين الدول interstates اكثر دقة في تعبير الدولية لأن مصطلح الدولة في العلوم السياسية هو المصطلح الذي ينطبق على مثل هذه المجتمعات.[3]

إن الدراسة العلمية للعلاقات الدولية تنطوي على دراسة الظواهر الدولية بشكل موضوعي وشامل والقاء الضوء على الاسباب والعوامل المحددة لتطورها والعمل على تطوير نظرية منها. إنها تعني إيجاد انتظام أو ثوابت أو قوانين بالمعنى الذي ذهب إليه مونتسكيو، أي إيجاد روابط ضرورية تشتق من طبيعة الأشياء[4] ولفترة طويلة استخدم مصطلح الدولية للإشارة إلى العلاقات بين الدول فقط في وقت لم تكن العلاقات الدولية تعني سوى العلاقات بين الدول. ولاشك أنها نظرة قاصرة لجوهر العلاقات الدولية الذي يعكس اليوم ساحة واسعة ومتشابكة من التفاعلات بين كيانات عديدة ومختلف الطبيعة.[5]

---

[1] Wright Quincy" **The study of international Relations** "Appetion –Centrury, Crofts, Inc, New York ,1956,p.3.

[2] Colard Daniel "**Relations Internationales**",Ed Masson, Paris, 1977,p .11.

[3] Wright quincy , ,ibid,p .3.

[4] Colard Daniel ,ibid, p .12.

[5] Gonedic P.F**," Relations Internationales** " ed Montchrestien, Paris, 1974, P. 7.

1- مفهوم العلاقات الدولية اصطلاحا.

يعرف محمد طه بدوي العلاقات الدولية بأنها:"العلم الذي يعني واقع العلاقات الدولية واستقرارها بالملاحظة والتجريب او المقارنة من أجل التفسير والتوقع وهذا التعريف يهتم بالأسلوب العلمي في توضيح العلاقات الدولية وغايتها وتوقع ماسيتم من ظواهر في إطارها"[1]

ويعرف جون بوتون العلاقات الدولية بأنها:" علم يهتم بالملاحظة والتحليل والتنظيم من أجل التفسير والتنبؤ"[2]

ويعرفها "ماكيلاند" بأنها: "دراسة التفاعلات بين أنواع معينة من الكيانات الاجتماعية بما في ذلك دراسة الظروف الملائمة المحيطة بالتفاعلات"[3]

و يعرفها رينولدز انها:" تهتم بدراسة طبيعة وادارة والتأثير على العلاقات بين الافراد والجماعات العاملة في الميدان تنافس خاص ضمن اطار من الفوضى وتهتم بطبيعة التفاعلات بينهم والعوامل المتغيرة المؤثرة في هذا التفاعل"[4]

أما رايت كوينسي فيقول أنها: "علاقات شاملة تشمل مختلف الجماعات سواء كانت علاقات رسمية أم غير رسمية"[5]

و يرى فريدريك هارتمان بأن مصطلح العلاقات الدولية " يشمل على كل الاتصالات بين الدول وكل حركات الشعوب والسلع والأفكار عبر الحدود الوطنية "[6]

يعرفها مارسل ميرل بأنها: "كل التدفقات التي تعبر الحدود، أو حتى تتطلع نحو عبورها، هي تدفقات يمكن وصفها بأنها بالعلاقات الدولية، وتشمل هذه التدفقات بالطبع على العلاقات بين حكومات هذه الدول ولكن على العلاقات بين الأفراد والمجموعات العامة أو الخاصة، التي تقع على جانبي الحدود كما تشمل على جميع الأنشطة التقليدية للحكومات: الدبلوماسية، المفاوضات، الحرب... الخ ولكنها تشتمل في الوقت نفسه على تدفقات من طبيعة اخرى- اقتصادية، ايديولوجية، سكانية، رياضية، ثقافية، سياحية...الخ"[7]

---

[1] محمد طه بدوي، **مدخل إلى علم العلاقات الدولية**، الدار المصرية للطباعة و النشر، بيروت، 1971، ص 12.

[2] Burton John" **International Relations :A general Theory**",Cambridge University Press,1965 , P .15.

[3] McCLeLLand A Charles" **what is international relatios** " in " contenporary international politics : introductory reading " by Brucc Sanders And Allan Durbun john Wilcy And son inc ,LonDon,1971,P. 40.

[4] Reynolds P.A**."An Introduction to international relations "** Longman paper back. London, 1970, P. 183.

[5] Wright Quincy , op, cit , P. 8.

[6] Hartmann Fredrick H" **the relations of nations"** forth odition, Macmillan Pub Co Inc New York,1973; P.6.

[7] ميرل مارسيل، **سوسيولوجيا العلاقات الدولية**، ترجمة د حسن نافعة، ط 1، دار المستقبل العربي، 1986، ص 98-99.

ويرى دانيال كولارد بأن دراسة العلاقات الدولية تضم " العلاقات السلمية والحربية بين الدول ودور المنظمات الدولية، وتأثير القوى الوطنية ومجموع المبادلات والنشاطات التي تعبر الحدود الوطنية "[1]

يشير مفهوم العلاقات الاقتصادية الدولية الى الصلات التي تربط الدول ذات السيادة في المجال الاقتصادي، في اطار المعاملات والمبادلات السلعية والخدمية عبر اتفاقيات ومعاهدات تجارية بين الدول تساهم في تنظيم تلك العلاقات.[2]

وعلى الرغم من عدم وجود تعريف جامع وشامل للعلاقات الدولية يتفق حوله جميع الباحثين والمختصين فإن الإطلاع عل التعريفات السابقة يوضح لنا أنهاّ:

- ظاهرة واسعة من المبادلات المتداخلة التي تجري عبر الحدود الوطنية.
- لا تشتمل على الرسمية بين الدول فقط، وإنما تشتمل على الغير الرسمية.[3]
- وحينما نتحدث عن العلاقات الدولية فإننا غالبا ما نقصد بين الدول، ولكن هي انعكاس لعدد كثير من الاتصالات بين الأفراد ونشاطات المنظمات والمؤسسات الثقافية.[4]

2- عوامل نشوء العلاقات الاقتصادية الدولية

إن الأسباب التي أدت إلى بروز العلاقات الاقتصادية الدولية جد عديدة، ومع ذلك فإنه يمكننا التركيز على أهم تلك الأسباب والتي تعتبر ركيزة أساسية في نشوء العلاقة الاقتصادية الدولية وبروزها على أرض الواقع وتتمثل تلك الأسباب فيما يلي:

2-1- نشوء دول ذات سيادة:

حينما نعود إلى تاريخ العلاقات الاقتصادية البشرية بوجه عام فإننا نجدها كانت محكومة بمبدأ حرية التبادل التجاري فيما بين أفراد المجتمع الواحد وذلك في شكل تقديم سلع أو خدمات بشكل متعارف عليه وهو ما يعرف بنظام المقايضة الاقتصادية، فبموجبه يتم التبادل بين طرفي العلاقة الاقتصادية بالسلع في مقابل بعضها فيدفع المزارع مثلا مقدارا محددا من الحبوب نظير الحصول على عدد من رؤوس الغنم وهكذا الأمر في باقي السلع، بل ولقد شهد هذا النظام قطاع الخدمات أيضا فتقدم الخدمة نظير السلعة المتكافئة معها أو

[1] Colard Daniel" **les Relations internationales de 1945 a nos jours** "de edition,Armand Colin , Paris ,1997, P.21.

[2] علي حاتم القريشي، **العلاقات الاقتصادية الدولية**، دار الضياء للطباعة، بغداد ،الطبعة الأولى، 2013، ص 27.

[3] Wright Quincy, op.cit. P 4.

[4] Padelford Norman and Lincolin George "**International Politics :Foundation of International Relations**" The macmillan company, New York, P.4.

العكس. وقد اتسع نظام المقايضة من أفراد المجتمع إلى العشائر والقبائل والأوطان المجاورة، وكل ذلك كان محكوما بقواعد عرفية تخضع لسياسة العرض والطلب بشكل أساسي.

ولكنه ومع نشوء الدول القديمة فقد سادت بينها إتفاقيات للتبادل التجاري وفق نظام أشبه مايكون بعملية التصدير والإستراد المعروفة حاليا، فقد نظمت تلك العلاقات باتفاقيات ثنائية تستقي أحكامها من الأعراف الاقتصادية السائدة، وهو ما كان معروفا على وجه الخصوص لدى المجتمعات الإغريقية والرومانية القديمة بل وفي كل المدن الساحلية القديمة حيث ظهرت عدة محاولات لخلق علاقات تجارية مستقرة قصد سد الحاجيات الإقتصادية عن طريق التبادل التجاري مع العالم الخارجي بطريق البر أو عبر الأساطيل الاقتصادية البحرية وهو الأمر المعروف أيضا في التجارة العربية القديمة التي كانت تعتمد على القوافل الاقتصادية البرية سواء بين الأقاليم العربية المختلفة وبينها والحضارات المجاورة لها.

وبالتأكيد فإن العلاقات الاقتصادية القديمة ورغم بساطتها ومحدوديتها إلا أنها لم تتسم بالاستقرار المطلوب نظرا لانعدام وجود نمط تعاقدي مسبق يكون ملزم لطرفي العلاقة القانونية مما جعل الأمر يقوم ويعتمد على الصدفة في التعامل والذي لايقيده أي التزام قبل وقوعه وبالتالي فهو يقوم على التعامل الحر ولكنه بمجرد وقوعه فإنه يكون ملزما للمتعاقدين.[1]

ولكنه ومع نشوء الدولة بمفهومها المعاصر وما يقع عليها من إلتزامات اتجاه مواطنيها فقد لاحظنا سعي الدول إلى ضمان حاجياتها بشكل مستقر سواء في مجال المواد الغذائية أو في مجال المواد الأولية وحتى في قطاع الخدمات الأساسية وهو ما أدى للأسف إلى لجوء بعض الدول لإستعمار دول أخرى طمعا في خيراتها الإقتصادية كما وقع تاريخيا لكل المستعمرات البريطانية والمستعمرات الفرنسية في شتى أنحاء العالم ولعل النموذج الواضح على ذلك إستعمار فرنسا للجزائر قصد نهب خيراتها واستغلال ثرواتها الطبيعية.

ومع استقلال الدول عن الهيمنة الإستعمارية لم يعد هناك بد من إيجاد قنوات مشروعة للتكامل والتبادل الإقتصادي بين الدول خاصة في ظل مبادئ إستقلالية الدول وسواسيتها وتمتعها بمراكز قانونية متكافئة بغض النظر عن أهمية كل منها على صعيد التمثيل الداخلي أو الدولي، فبظهور الدول الحديثة برزت عدة مبادئ ساهمت بشكل مباشر في تنمية العلاقات الاقتصادية الدولية أهمها:

[1] د. خبابة عبد الله، **محاضرات في العلاقات الإقتصادية الدولية**، 2019، مالية و تجارة دولية، قسم العلوم التجارية، كلية العلوم الإقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة محمد بوضياف، ص ص 18-19.

* **مبدأ حرية الدولة في ممارسة نشاطها:** إن مقتضى هذا المبدأ يعني تمتع الدولة وكل أجهزتها بمطلق الحرية في اتخاذ القرارات المناسبة لها في شتى مناحي حياتها السياسية والإقتصادية فلها مطلق الحرية في اختيار نظامها السياسي في أي شكل من الأشكال المعروفة كما أن لها حق استحداث نظامها السياسي كما وقع مثلا في دولة ليبيا التي ابتكرت نظام الجماهيريات بواسطة ميكانيزمات سياسية تضمنتها أحكام الكتاب الأخضر للعقيد معمر القذافي قائد الثورة الليبية إذ بموجبه أنشئت اللجان الشعبية والمؤتمرات الأساسية والمؤتمر الشعبي العام وبموجب هذه الوسائل إبتكرت طريقة تسيير الدولة وليس لأي دولة أن تعقب على هذه الحرية التي تتمتع بها جميع الدول على قدم المساواة ومهما كان حجمها وكثافة سكانها وتطور صناعتها وأسلحتها.

كما أن للدولة الحق الكامل والحرية التامة والمطلقة في تسيطر نظامها الإقتصادي بما يخدم تطلعاتها الإقتصادية حتى ولو كان ذلك النظام مبتكرا أو غير مألوف ويتتبع ذلك أن للدولة حق تحديد تعاملاتها الاقتصادية مع الأطراف الخارجية وفق ما يناسبها وذلك حماية لإقتصادها الوطني، بل وأن للدولة الحق الكامل في احتكار تجارتها الخارجية في مقابل الأطراف الاقتصادية الأجنبية كما حدث تاريخيا في جمهورية الإتحاد السوفياتي وقد حدت الجزائر حدوها باحتكار الدولة الجزائرية للتجارة الخارجية، دون معقب من غيرها من الدول، حول نمطها الإقتصادي وأيديولوجياتها التي ترى أنها تخدم مصالح شعبها وتنمية إقتصادها.

ومما سبق نستنتج بأن للدولة الحرية التامة في معاملاتها الاقتصادية في التصدير والإستيراد ولتوسيع نطاق الإستثمار أو التضييق منه كما أن لها أن تحدد تدفق الأموال الأجنبية إلى إقليمها بما يخدم أهدافها الإقتصادية، ولها الحق التام في إبرام المعاهدات الاقتصادية أو الإنضمام لمعاهدات إقتصادية قائمة مما يجعلنا في النهاية نقول بأن الدولة تتمتع بمبدأ سلطان إرادتها فيما يتعلق بتعاملاتها الاقتصادية الدولية إستنادا إلى مبدأ حريتها الكاملة في إدارة شؤونها ودواليب إقتصادها تحقيقا لأهدافها في التنمية والإنتعاش الإقتصادي.

* **مبدأ عدم تدخل الدول في شؤون بعضها:** إن مبدأ عدم تدخل الدول في شؤون الدول هو النتيجة الطبيعية لمبدأ سيادة الدولة وحريتها في تنظيم شؤونها دون رقابة من أي جهة كانت، وهذا الحق الذي تتمتع به كافة دول العالم يسري في مواجهة جميع أشخاص المجتمع الدولي سواء أكان ذلك منصبا على دول أجنبية أو منظمات دولية أو إقليمية حتى ولو كانت الدولة عضوا في تلك المنظمات، فلا يجوز مثلا لمنظمة الأمم المتحدة أو جامعة الدول العربية أو منظمة الوحدة الأفريقية التدخل في الشئون الخاصة بدولة عضو

وينطبق هذا الأمر على المجالات السياسية ونظام التسيير والمعاملات الاقتصادية الدولية فليس لدولة أو منظمة أن تشير على دولة أخرى بفتح أسواقها الداخلية أو غلقها أو التكثيف من حجم علاقاتها، مما يعد تدخلا في شئون دولة أجنبية وهو أمر محضور ومرفوض على مستوى قواعد القانون الدولي العام.

* **مبدأ مساواة الدول:** إن مبدأ مساواة الدول إزاء بعضها يعد من أهم مبادئ القانون الدولي العام، وتظهر أهمية هذا المبدأ جليا في المركز القانوني للدولة بشكل متساو سواء في ظل العلاقات السياسية الدولية أو العلاقات الاقتصادية الدولية وهذا ما ستلزم عدم التصغير والتقليل من شأن أي طرف في العلاقة الاقتصادية الدولية مما يسد الطريق أمام ظهور نظام الإمتيازات لصالح طرف دون آخر وهو ما يجعل العلاقة القانونية التعاقدية غير متكافئة، فليس للولايات المتحدة الأمريكية مثلا إذا ما تعاملت مع دولة صغرى أن تفرض عليها وضعا امتيازيا لا يقابله حق مماثل في العلاقة التعاقدية ولذلك فإن الدول تنطلق في معاملاتها وعقودها من مبدأ المساواة في المراكز القانونية وهو أمر لا يستدعي مناقشته عند بدء التعاقد بل إن ذلك من المسلمات التي لا تحتاج إلى تأكيد أو توضيح.

مع الإشارة إلى أن هذه المساواة هي مساواة قانونية وليست مساواة فعلية أو واقعية إذ المعروف أن الدول المختلفة تتباين في مراكزها الفعلية إستنادا إلى حجمها وكثافتها ومدى تطورها وتركيبتها السياسية ولكنها جميعا تعد متساوية في مراكزها القانونية.[1]

* **مبدأ حصانة الدول:** إن مبدأ حصانة الدول يقتضي عدم قبول الإدعاءات المقامة أمام الجهات القضائية الداخلية على دول أجنبية ومن المعلوم أن للدولة حق اللجوء إلى محكمة العدل الدولية لمقاضاة غيرها من الدول ولكنه لا يجوز مقاضاة دول أجنبية أمام محاكم دولة أخرى مما يصدق معه القول بأنه لا يمكن مقاضاة الدولة الأجنبية بصفتها مدعى عليها.

وفي مجال العلاقات الاقتصادية الدولية فإن لهذا المبدأ إنعكاسا مباشرا في المجال القضائي بحيث لا تقام الدعاوي القضائية على دولة أجنبية أمام محاكم أجنبية غير دولية خاصة بالنسبة لتلك الدول التي تحتكر التجارة الخارجية مما دعى ومنذ سنة 1926 وبمناسبة إثارة العديد من المنازعات على دولة الإتحاد السوفياتي عقب إحتكارها التجارة الخارجية مما أدى إلى بروز عدة معايير يتم بموجبها نظرا لمنازعات بشكل إستثنائي من القواعد العامة وذلك في المجالات التي تمارس فيها الدولة نشاطا مماثلا لنشاط الأفراد العاديين فتعامل حينئذن معاملتهم في التقاضي.

[1] علي حاتم قريشي، مرجع سابق، ص 36.

ومن مجموع هذه المبادئ المتقدمة يلاحظ بأن نشوء الدول قد ساهم بشكل فعال في ترسخ قواعد التعامل التجاري الدولي بمراعاة تلك المبادئ السالفة الذكر والتي وإن كانت تبدو وكأنها قيودا على مبدأ حرية التجارة الدولية إلا أنها ساهمت بشكل فعال في ترسخ العلاقات الاقتصادية الدولية باحترام المراكز القانونية في العلاقات الإقتصادية الثنائية أو الجماعية التي قد تقوم بين هذه الأشخاص الإعتبارية.

2-2-نشوء المنظمات الدولية والإقليمية:

من الأسباب الرئيسية لنشوء وازدهار العلاقات الاقتصادية الدولية بروز المنظمات الدولية والإقليمية مثل منظمة هيئة الأمم المتحدة على الصعيد الدولي ومنظمة جامعة الدول العربية على المستوى الإقليمي العربي. وقد تبدو هذه المنظمات للوهلة الأولى بأنها منظمات سياسية إلا أنه من بين أهدافها تنمية العلاقات الاقتصادية والاقتصادية بوجه عام بين الدول المنظمة له.[1]

3- العوامل المساعدة للعلاقات الاقتصادية الدولية..

إن كل ماسبق بيانه يعتبر ركائز أساسية لنشوء العلاقات الاقتصادية الدولية وإلى جانبها تقوم مجموعة من العوامل المساعدة والمشجعة لانتشار وانتعاش العلاقات الاقتصادية الدولية، وهي في الحقيقة عوامل كثيرة ومتعددة ولكننا هنا نشير فقط إلى الأهم منها على التوالي:

3-1- الإنفتاح والتعاون الإقتصادي بين الدول:

إن العلاقات الاقتصادية الدولية لا تمكنها أن تزدهر إلا إذا توافرت نية الدول في فتح حدودها البرية والبحرية والجوية لاستقبال التجارة الدولية. فمن حيث الإنفتاح الإقتصادي الدولي والذي يبرز من خلال إستعداد الدولة لاستقبال التجارة الدولية وفتح أسواقها أمامها وأمام رؤوس المال الأجنبي في شكل إستثمارات إقتصادية وتجارية أجنبية وسبق أن بيننا بأن الدولة تتمتع إيزاء ذلك بكل الحرية والإستقلالية فكلما تواترت لديها رغبة فتح أسواقها لتجارة غيرها من الدول أمكن تحقيق التبادل التجاري الدولي والعكس، وهذه الرغبة لا تتحقق بمجرد توافر الإرادة لدى الدول المستقبلة بل لابد من إيجاد ميكانيزمات إقتصادية ووسائل قانونية تحقق هذه الغاية ومن جملة ذلك إزالة العوائق الإقتصادية أمام التبادل التجاري وحماية رأس المال التجاري الدولي بنصوص قانونية لا يرقى إليها الشك لأن المتعاملين الإقتصاديين إنما ينشدون هذه المسائل الميدانية في التكامل التجاري الدولي فهم يدرسون الأسواق المتاحة لهم ويختارون أنسبها لإستثمار رؤوس أموالهم

[1] د.خبابة عبد الله، مرجع سابق، ص 21.

حسب ما توفره الدولة من إمكانيات المحافظة على المال الأجنبي ويعتبر الإستقرار الإقتصادي وارتفاع القدرة الشرائية وتوفير الظروف الأمنية من الأسباب التي يبني عليها المتعاملين الإقتصاديون قراراتهم في مجال العلاقات الاقتصادية الدولية والإستثمار الدولي.

أما من حيث التعاون الإقتصادي وعادة ما يتم لأسباب إستيراتيجية سياسية أو إقتصادية فإن التبادل التجاري تحكمه الغاية التي ترمي إليها الدولة من خلال التعاون الإقتصادي مع دولة أخرى وعادة ما تراعي في ذلك المصالح المشتركة لطرفي التعاقد وليس شرطا أن تكون المصلحة موحدة ولكنها قد تتباين فقد ترمي الدولة المستقبلة إلى تحقيق إنتعاش إقتصادي وخلق فرص العمل وتوفير السلعة بأسعار معقولة أو بديون تدفع بشكل مسير دون فائدة. ومهما تباينت أهداف الدول في التعامل التجاري الدولي، إلا أن التعاون في حد ذاته يعتبر سببا مهما لنمو وازدهار العلاقات الاقتصادية الدولية.

3-2- تطور وسائل النقل:

إن المتتبع للتجارة الدولية يلاحظ بأنها تتطور بإتساع رقعتها تبعا للتطور الذي شهدته وسائل النقل، فمن المعروف أنه بظهور خطوط السكك الحديدية أمكن نقل كميات هامة من السلع والبضائع من دولة لأخرى، كما أن تطوير الأساطيل الاقتصادية البحرية ساهمت إلى حد كبير في انتعاش التجارة سواء فيما بين أكثر من دولة، ومن جهة أخرى فإن الأساطيل الاقتصادية الجوية أمكنها ضرب الرقم القياسي في نقل البضائع الى أبعد مراكز الإستقبال في الكرة الأرضية في زمن قياسي بحيث أصبح في الإمكان نقل بضاعة سريعة التلف بسرعة فائقة من دولة لأخرى في سويعات قليلة وفي ظروف لائقة للمحافظة عليها من التلف.

3-3- نشوء الأحلاف الإقتصادية:

إن فكرة الأحلاف الإقتصادية مستقاة أساسا من الأحلاف العسكرية وهي قد لا تسمى أحلافا ولكنها تكتلات إقتصادية تسعى إلى تحقيق غايات مشتركة شكل إنفرادي أو جماعي وقد برزت هذه التكتلات في الوقت الراهن بشكل بارز لدرجة أنه لم يعد هناك مجال للدول المنفردة في مواجهة هذه الأحلاف أو التكتلات إلا بالإنضمام إليها أو خلق تكتلات إقتصادية موازية لها. ومن المعلوم أن الإقتصاد العالمي لا تحكمه القيم الأخلاقية بل تطفى عليه الهيمنة المصلحية وأضحت هذه التكتلات الإقتصادية الكبرى تتنازع فيما بينها مناطق النفوذ والمتمثلة في الدول المنفرذة وكأنها أمام إستعمار إقتصادي من نوع جديد مما يحتم على الدول الإنضمام لهذه الأحلاف أو إنشاء أحلاف مماثلة وذلك مثل تنظيم السوق الأوروبية المشتركة والتكتل الإقتصادي الأمريكي وتكتل دول شرق آسيا، والتكتلات العربية مثل السوق العربية المشتركة واتحاد دول

الخليج العربي وتكتل دول إتحاد المغرب العربي (الجزائر، تونس، ليبيا، موريطانيا، المغرب). فالصراع الإقتصادي قائم بين كل هذه التكتلات لاحتلال الساحة الإقتصادية العالمية مما يلزم الدول في أن لا يكفي على وضع الحياد أو لا تتخذ موقفا سلبيا إتجاه هذه التكتلات الإقتصادية العالمية[1].

المطلب الثاني: الاختلاف بين العلاقات الاقتصادية الدولية والعلاقات الاقتصادية المحلية.

يوجد في الواقع عدة عوامل من شأنها تمييز العلاقات الإقتصادية الدولية عن العلاقات الإقتصادية داخل الإقتصاد القومي .

1- تباين واختلاف الوحدات السياسية فيما بين الدول:[2]

تقوم العلاقات الاقتصادية الداخلية بين أفراد ووحدات تضمهم حدود سياسية واحدة وبالتالي يخضعون لقانون واحد وعادات وتقاليد ونظم تجارية واحدة في حين أن التجارة الدولية تقوم بين أفراد ووحدات ينتمون لدول مختلفة لكل منها قانونها وتقاليدها ونظمها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية.

ولا يقتصر الأمر على مجرد القوانين التي تصدرها الحكومات والمؤسسات السياسية، ولكنه يشمل أيضا مجموعة من النظم والقواعد والعادات التي تعود أفراد المجتمع الواحد على اتباعها وممارستها عبر قرون طويلة، بحيث ألفوها للدرجة التي تصبح فيها مثل هذه القواعد عرفا له قوة ترفعه إلى مرتبة القانون نفسه. وهذا العرف عادة مايكون مستمدا من واقع البيئة المحلية، وبالتالي فانه يختلف من مجتمع إلى اخر.

2- تنوع السياسات الوطنية والنزعات القومية:

اذا كان انتماء الأفراد الى وحدات سياسية مختلفة وما يتضمنه ذلك من خضوعهم لقوانين وقواعد متباينة يعتبر عاملا من عوامل التفرقة بين التجارة الداخلية والخارجية فان شعورهم بالانتماء لهذه الوحدات السياسية يعتبر عاملا اخر يعمق من هذه التفرقة فلكل دولة من الدول سياستها الاقتصادية التي تتبعها، والتي تهدف من ورائه الى تحقيق بعض الأهداف القومية، ولعل من أهم الأهداف التي تصبو اليها الحكومات تحقيق الرفاهية الاقتصاية لمواطنيها دون غيرهم، وبالتالي فان الحكومات تراعي عادة من ناحيتها عدم التفرقة بين شخص وآخر يتمتع بجنسية الدولة ،في حين أنها تحرص على معاملة الأجانب بأسلوب مخالف لذلك الذي تعامله مواطنيها، كما أن الافراد من ناحيتهم، يكونون حريصين على النظر بعين الاعتبار للمصالح القومية بدافع من ولائهم وشعورهم بالانتماء. [3]

---

[1] خبابة عبد الله، مرجع سابق، ص 23.

[2] عادل أحمد حشيش ، **"العلاقات الاقتصادية الدولية"**، دار الجامعة الجديدة للنشر، الاسكندرية، 2000، ص 3.

[3] رضا عبد السلام، **العلاقات الاقتصادية الدولية " بين النظرية و التطبيق"**، الطبعة الثانية، المكتبة العصرية للنشر، 2010، ص12.

فالحكومات عادة، لا تعطي لعوامل الربح و الخسارة الناشئة عن التجارة الداخلية نفس الإهتمام الذي تعطيه لتلك الناشئة عن التجارة الخارجية .فالأولى لا تمثل سوى تحويلات تصيب المراكز النسبية للأفراد داخل المجتمع ككل. في حين أن الثانية تنشأ عنها فقدان لجزء من الثروة، و بالتالي لابد و أن يكون لها تأثير على الوضع الإقتصادي للمجتمع، سواء من حيث مستوى معيشته، أو من حيث مركزه المالي ،أي من حيث دائنيته و مديونيته و في هذا المجال لا يسعنا أن نذكر العبارة التي قالها الاقتصادي الألماني (فرديك ليست) منذ أكثر من قرن مضى و هي أن "التجارة الداخلية تتم فيما بيننا، في حين أن التجارة الخارجية تتم بيننا و بينهم "[1]

3- اختلاف النظم النقدية والمصرفية:

من المعروف أن ادخال النقود كوسيط في عملية التبادل، يؤدي الى تقسيمها الى عمليتين منفصلتين أما في التجارة الدولية فنجد أن عملية التبادل تنقسم الى ثلاث عمليات، ولا تنشأ المشكلة من مجرد تجزئة عملية التبادل الى ثلاث أجزاء، ولكنها تنشأ أساسا من أن لكل بلد من البلدان عملتها الخاصة بها والتي تختلف عن غيرها بحيث لاتوجد عملة واحدة يتم على أساسها التبادل التجاري فيما بين الدول ولكن هناك من العملات مايكاد عددها أن يتساوى مع دول العالم وهذا من شأنه أن يضيف الى مشاكل تسويق السلع ومشاكل أخرى خاصة بعمليات تبادل العمليات.

وبالإضافة إلى اختلاف وحدات النقود بين البلدان المختلفة، هناك أيضا الاختلاف في النظام المصرفي، سواء كان بالنسبة لعملية إصدار البنكتوت، أو بالنسبة لعملية الودائع، أو منح الائتمان. ولعل إختلاف شروط منح الائتمان من دولة إلى أخرى تشكل العامل المهم في التفرقة بين التجارة على المستوى الدولي وبين التجارة على المستوى المحلي، فالبنوك عادة لا تشدد كثيرا في منح القروض لتمويل عمليات التبادل على المستوى المحلي، في حين أن تمويل التجارة الخارجية يتطلب اجراءات أكثر تعقيدا.[2]

[1] رضا عبد السلام، مرجع سابق، ص 13.
[2] مجدي محمود شهاب ، سوزي عدلي ناشر، **أسس العلاقات الاقتصادية الدولية**، منشورات الحبلي الحقوقية، بيروت، لبنان، ص ص 15-16.

4-الاختلاف في طبيعة الأسواق الدولية:

يعتبر الاختلاف في طبيعة الأسواق بين البلدان المختلفة من العوامل التي تؤثر تأثيرا واضحا على العلاقات الاقتصادية الدولية وعلى طبيعة التبادل التجاري الدولي وبالتالي يعطي مبررا لمعالجة مثل هذا التبادل بأسلوب خاص وهو الاختلاف الطبيعي والمكتسب للمستهلكين في البلدان المختلفة كاختلاف أذواقهم وميولهم وطباعهم وبيئتهم مما يؤدي إلى تباين تفضيلاتهم للسلع والخدمات.[1]

5-مدى قدرة عوامل الإنتاج على التنقل:

من المعروف أن عوامل الانتاج، وهي العمل ورأس المال والموارد الطبيعية تتصف بإمكانية إحلال بعضها محل البعض الآخر إحلالا جزئيا من ناحية، وبعدم تخصصها تخصصا كاملا من ناحية أخرى قدرة الموارد الطبيعية على الإنتقال وتفاوت الانتاجية لها، واختلاف تفضيلات المستهلكين للمنتجات المختلفة، تعتبر من أهم العوامل التي تعمل على قيام التجارة الدولية وإتساعها.[2]

ان اختلاف قدرة عوامل الإنتاج على التنقل أو عدم رغبتها في التنقل الا اذا وجدت فروقا كبيرة في عوائدها من شأنه أن يخلق اختلافا واضحا في تكلفة إنتاج السلع والخدمات وبالتالي اختلافا في أسعارها وهذا يعتبر من أهم العوامل التي تفقرق بين العلاقات الاقتصادية الدولية والعلاقات الاقتصادية الداخلية.[3]

[1] عادل أحمد حشيش، مرجع سابق، ص5.
[2] المرجع نفسه، ص 7.
[3] رضا عبد السلام، مرجع سابق، ص 20.

المبحث الثالث: العلاقات الاقتصادية الدولية (الأهمية والآليات المنظمة) .

ترتبط دول العالم بشبكة كبيرة معقدة من العلاقات الإقتصادية و السياسية و الإجتماعية المتبادلة بين هذه الدول، وهذا مايزيد من ارتباطها وتماسكها وخصوصا في المبادلات التجارية.

المطلب الأول: أهمية العلاقات الاقتصادية الدولية.

بدأت دراسة موضوع العلاقات الاقتصادية الدولية فيما بين مختلف دول العالم في احتلال مكان متميز في الفكر الاقتصادي منذ بداية تكون علم الاقتصاد على يد مفكري المذهب التجاري في القرن السابع عشر.فقد اهتم هؤلاء الكتاب بالتجارة الخارجية للدولة وبسياستها فيما يتعلق بهذه التجارة اهتماما كبيرا[1]،اذ "تزداد أهمية العلاقات الاقتصادية الدولية على النطاقين المحلي والعالمي، ويوما بعد الآخر، نظرا للآثار المتبادلة التي تنشأ بين الدول في إطار هذه العلاقات، وبالذات في ظل التطورات المعاصرة في الاقتصاد الدولي، حيث برزت العديد من الظواهر في المحيط الدولي، والتي أدت إلى ربط اقتصاديات الدول بعضها بالبعض الآخر، وبشكل يفوق ما كان عليه خلال الفترات السابقة، وبالذات في ظل الاتجاه نحو العولمة على نطاق العالم"[2] حيث تلعب العلاقات الاقتصادية الدولية أهمية كبيرة في التجارة الدولية والنشاط الاقتصادي العالمي اذ تحتل التجارة الخارجية أهمية كبيرة في اقتصاديات الدول المتقدمة لارتفاع نسبة مبادلاتها التجارية في الصادرات وكذلك تتلخص اهمية العلاقات الاقتصادية الدولية:[3]

1 – تنهض العلاقات الاقتصادية الدولية بتوسيع وتنشيط التجارة الخارجية في الدول المتقدمة عبر الاستيراد والتصدير.

2– تؤدي العلاقات الاقتصادية الدولية الى الحصول مزيد من مستلزمات من الدول الأخرى وبالذات المتخلفة منها.

---

[1] عادل احمد حشيش، مجدي محمود شهاب، **العلاقات الاقتصادية الدولية**، دار الجامعة الجديدة ، بيروت، 2005، ص 11.

[2] د. فليح حسن خلف،**العلاقات الاقتصادية الدولية**"، مؤسسة الوراق للنشر و التوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2001، ،ص9.

[3] علي حاتم القريشي، مرجع سابق، ص29.

المطلب الثاني: الآليات الدولية المنظمة للعلاقات الاقتصادية الدولية:

هناك عدة آليات تنظم العلاقات الإقتصادية الدولية بين مختلف دول العالم منها الآليات المنبثقة عن اتفاقية بريتون وودز ومنها التي تشكل النظام التجاري العالمي الجديد:[1]

1 – الآليات المنبثقة عن إتفاقية بريتون وودز.

1-1- صندوق النقد الدولي:

انشئ صندوق النقد الدولي لتحقيق عدد من الأهداف ولكن كلها تدور حول هدف رئيسي وهو تحقيق الاستقرار النقدي والاستقرار في أسعار صرف العملات الدولية بهدف تحقيق تنمية واستقرار اقتصادي دوليين وتلك الأهداف يمكن اختصارها في:

- تشجيع التعاون النقدي الدولي عن ايجاد مؤسسة دولية دائمة هدفها توفير الاليات للتشاور والتعاون لحل المشاكل النقدية الدولية.
- تحقيق استقرار أسعار الصرف والعمل على تجنب اتجاه الدول لاجراء تخفيضات متبادلة في أسعار صرف عملاتها.
- تسيير عملية التوسع و التوازن في نمو التجارة الدولية و المساهمة في تشجيع و الحفاظ على مستويات عالية من التوظيف .

1-2- البنك الدولي للانشاء والتعمير:

البنك الدولي هو ثاني المؤسسات الدولية التي ولدت من خلال اتفاقات بيتون وودز عام 1944،و كان الهدف الرئيسي من وراء انشاء ذلك البنك هو تمويل عمليات اعادة تعمير ما دمرته الحرب العالمية الثانية، خاصة لدول أوروبا من خلال ما أطلق عليه خطة مارشال، ولا يختلف البنك الدولي عن الصندوق النقد في نظام العضوية والتصويت.

1-3- الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية:

الاتفاقية العامة للتجارة والتعريفات هي ثالث الآليات الاقتصادية الهامة التي تم وضعها عقب الحرب العالمية الثانية تحديدا أعوام 1947، 1948 من خلال ميثاق هافانا الهدف الرئيسي من وراء تلك الاتفاقية هو ازالة القيود والعراقيل التي من شأنها اعاقة التدفق الحر للتجارة، من خلال الاتفاق بين الدول على التخفيض التدريجي للضرائب الجمركية بين الدول الأعضاء، حيث تم التوقيع على تلك الإتفاقية في جنيف

[1] رضا عبد السلام، مرجع سابق، ص ص 203-213.

في أكتوبر من عام 1947و أصبحت سارية المفعول من يناير 1948، والإتفاقية لها سكرتارية مقرها جنيف، و هي عبارة عن محفل دولي تجتمع فيه الدول الأعضاء لإجراء المناقشات و المفاوضات الهادفة إلى تحرير التجارة العالمية، و حل بعض المشاكل ذات الطبيعة التجارية التي تنشأ بين الدول الأعضاء .

2 – اللآليات التي تشكل النظام التجاري العالمي الجديد.[1]

منظمة التجارة العالمية هي المنظمة الوحيدة التي من حقها معالجة، و التعامل مع قواعد التجارة بين الامم، فالمنظمة تستند على الاتفاقات التي تم التفاوض و التوقيع عليها من قبل غالبية الدول المتاجرة و تم التصديق عليها داخليا من قبل برلمناتها الوطنية، حيث تهدف هذه المنظمة إلى مساعدة منتجي السلع و الخدمات و المصدرين و المستوردين على حسن إدارة أعمالهم و أنشطتهم، كما أن وظيفة المنظمة الرئيسية تكمن في ضمان تدفق التجارة الدولية بسهولة وعدالة كلما أمكن.

[1] رضا عبد السلام، مرجع سابق، ص 221.

خلاصة الفصل:

مهما اختلفت التعريفات حول مفهوم التجارة الخارجية إلا أنها تتفق على دورها الفعال في التنمية الاقتصادية، إذ يتأثر هذا القطاع الاستراتيجي بعوامل محددة، قد تحد من تطوره وتوسعه.

أما فيما يخص العلاقات الاقتصادية الدولية فهي تلعب دور كبير في التجارة الدولية إذ تقوم بتوسيع وتنشيط التجارة الدولية، حيث احتلت أهمية جد بالغة على صعيد كافة دول العالم إلى أن أضحت المحرك الأساسي والرئيسي لكل مناحي الحياة داخل جميع الدول، فبموجب تلك العلاقات يتحدد مستوى التنمية الاقتصادية التي لا يخفى أثرها البارز على جميع الأصعدة الاجتماعية والثقافية والسياسية.

الفصل الثاني :

تحليل تأثير التجارة الدولية على العلاقات الاقتصادية الدولية

تمهيد :

تعتبر التجارة الخارجية النموذج المثالي الذي يسمح لنا بقياس واقع المبادلات التجارية لأي بلد وفق جملة من المعايير، كتتبع الميزان التجاري وهيكل الصادرات والواردات، وغيرها من المؤشرات التي تعبر عن مدى قوة أو ضعف أي اقتصاد، سواء وفق تركيبتها الجغرافية أو السلعية، وبصورة عامة تبرز لنا مدى اندماج الإقتصاد المحلي في الإقتصاد العالمي حيث تعتبر الصادرات من اهم الاستراتجيات الاقتصادية بالنسبة للدول النامية نتيجة الدور الهام الذي يساهم في تغيير الهيكل الاقتصادي بالشكل الذي يفع القطاعات الانتاجية للتطور والنمو ومن خلال هذا الفصل سنحاول تحليل التركيبة السلعية ومناطق التبادل للصادرات الجزائرية في حين أن الحديث عن الواردات يعني أن الحجم الانتاجي المحلي لم يستطع تلبية حاجيات المستهلك، وقد يعود عدم القدرة على هذا الى قلة حجم الانتاج، أو لان الاوضاع الاقتصادية الحالية متميزة بتسهيل دخول المنتوجات الاجنبية محل تفضيل على المنتوجات المحلية حتى ولو كانت هذه الاخيرة في درجة من الجودة، وعلى هذا الأساس سيتم تحليل تطور التجارة الدولية للجزائر خلال الفترة(2004-2017) وتأثير ذلك على العلاقات الاقتصادية لها، وعليه تم تقسيم الفصل إلى مبحثين كالآتي:

- المبحث الأول: تطور التجارة الخارجية خلال الفترة (2004 - 2010).

- المبحث الثاني: تطور التجارة الخارجية خلال الفترة (2011-2017).

المبحث الأول: تطور التجارة الخارجية خلال الفترة (2004-2010)

سيتم من خلال هذا المبحث تحليل تطور التجارة الخارجية للجزائر وذلك بتقديم التطورات الرقمية التي مر بها هيكل الصادرات والواردات وكذا الميزان التجاري بالإضافة الى التركيبة السلعية ومناطق التبادل لكل من الصادرات والواردات.

المطلب الأول: تحليل الصادرات الجزائرية خلال الفترة (2004-2010)

من خلال هذا المطلب سيتم تحليل تطور الصادرات الجزائرية من خلال التركيبة السلعية وكذا مناطق تبادلها.

أولا: تطور التركيبة السلعية للصادرات خلال الفترة (2004-2010)

الجزائر كباقي الدول الاخرى هي بلد مصدر ومن بين الصادرات نذكر منها الطاقة، مواد غذائية، مواد أولية، مواد نصف مصنعة، تجهيزات فلاحية، تجهيزات صناعية، سلع استهلاكية والتي سنحاول تحليلها والجدول التالي يبين قيمة الصادرات للجزائر.

الجدول رقم (01): تطور الصادرات الجزائرية خلال الفترة (2004-2010).

(الوحدة:مليون دولار امريكي)

العناصر	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
الطاقة	31302	45094	53429	58831	77361	44128	55527
الرقم القياسي %	100,00	144,06	170,69	187,95	247,14	140,98	177,39
مواد غذائية	59	67	73	88	119	113	315
الرقم القياسي %	100,00	113,56	123,73	149,15	201,69	191,53	533,90
مواد أولية	90	134	195	169	334	170	94
الرقم القياسي %	100,00	148,89	216,67	187,78	371,11	188,89	104,44
مواد نصف مصنعة	571	651	828	993	1384	692	1056
الرقم القياسي %	100,00	114,01	145,01	173,91	242,38	121,19	184,94
تجهيزات فلاحية	-	-	1	1	1	-	1
الرقم القياسي %	-	-	-	-	-	-	-
تجهيزات صناعية	47	36	44	46	67	42	30
الرقم القياسي %	100,00	76,60	93,62	97,87	142,55	89,36	63,83
سلع استهلاكية	14	19	43	35	32	49	30
الرقم القياسي %	100	135,71	307,14	250	228,57	350	214,29
المجموع	32083	46001	54613	60163	79298	45194	57053
الرقم القياسي %	100,00	143,38	170,22	187,52	247,17	140,87	177,83

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على معطيات المحلق رقم (01)

الشكل رقم (01): تطور الصادرات الجزائرية خلال الفترة (2004-2010)

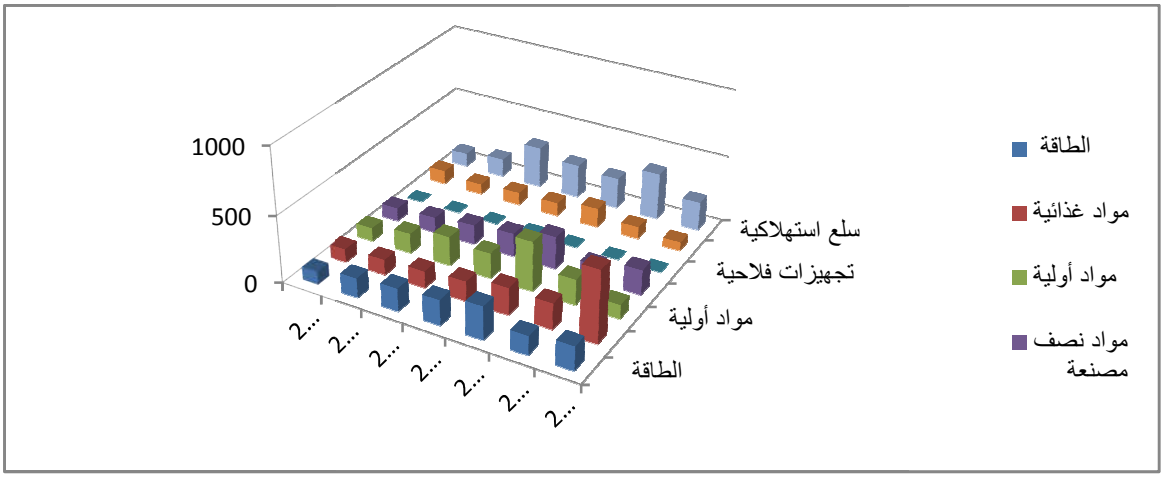

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الجدول رقم (01)

من خلال الجدول رقم (**01**) والشكل رقم (01) نلاحظ التطور الملحوظ للصادرات خلال الفترة محل الدراسة حيث يشهد الرقم القياسي لمجموع العائدات تطورا ملحوظا ليسجل أعلى مستوى له سنة 2008 بنسبة:247,17%نتيجة للسياسة المنتهجة والتي تهدف إلى دعم الصادرات وتفعيل عملية تصدير كل المنتوجات، لتبدأ هذه النسبة في الانخفاض إلى غاية السنة الأخيرة من الدراسة ويعزى هذا الانخفاض إلى الطفرة التي عرفتها أسعار البترول حيث بدأت تسجل ارتفاعا ملحوظا للأسعار في نهاية هذه السنة وبداية سنة 2009 مما انعكس سلبا على باقي الصادرات الأخرى حيث عرفت بداية انخفاض ملحوظ، والتي تفصل كما يلي :

1- **الطاقة:** شهد الرقم القياسي لعائدات الطاقة ارتفاعا ملحوظا حيث سجلت أعلى مستوى لها سنة 2008 بنسبة: 247,14 %، لتبدأ في الانخفاض بعد هذه السنة، نتيجة هذا الانخفاض راجع إلى الطفرة التي عرفتها أسعار البترول.
2- **المواد الغذائية:** شهد الرقم القياسي لعائدات المواد الغذائية ارتفاعا ملحوظا حيث سجل أعلى مستوى له سنة 2010 بنسبة: 533,90%، حيث استمر في الارتفاع حتى نهاية الفترة محل الدراسة، نتيجة لسياسة دعم تصدير منتجات المواد الغذائية المنتهجة من طرف الحكومة، لغرض تشجيع الاستثمار وتحقيق الاكتفاء الذاتي والتوجه نحو التصدير.
3- **مواد أولية:** شهد الرقم القياسي لعائدات المواد الأولية ارتفاعا ملحوظا حيث سجل أعلى مستوى له سنة 2008 بنسبة: 371,11%، لتبدأ في الانخفاض بعد هذه السنة، نتيجة لنفس الأسباب المؤدية إلى انخفاض واردات العناصر الاخرى.
4- **مواد نصف مصنعة:** شهد الرقم القياسي لعائدات المواد نصف المصنعة ارتفاعا ملحوظا حيث سجل أعلى مستوى له سنة 2008 بنسبة :242,38%، لتبدأ في الانخفاض بعد هذه السنة، نتيجة لسياسة دعم تصدير منتجات المواد الغذائية المنتهجة من طرف الحكومة، لغرض تشجيع الاستثمار وتحقيق الاكتفاء الذاتي والتوجه نحو التصدير.
5- **تجهيزات صناعية:** شهد الرقم القياسي لعائدات التجهيزات الصناعية ارتفاعا ملحوظا حيث سجل أعلى مستوى له سنة 2008 بنسبة: 142,55%، لتبدأ في الانخفاض بعد هذه السنة، وذلك نتيجة لنفس الأسباب المؤدية إلى انخفاض واردات العناصر الاخرى.

6- سلع استهلاكية: شهد الرقم القياسي لواردات السلع الاستهلاكية ارتفاعا ملحوظا حيث سجل أعلى مستوى له سنة 2009 بنسبة :350%، لتبدأ في الانخفاض بعد هذه السنة، وذلك نتيجة لنفس السبب المتعلق بتغيرات أسعار البترول نحو الارتفاع بداية من هذه السنة.

ثانيا: مناطق التبادل للصادرات الجزائرية خلال الفترة (2004- 2010)

للجزائر تعاملات تجارية متنوعة وعلى نطاق واسع، لان هذا التعامل يختلف في الاهمية من دولة الى اخرى، وذلك راجع الى العوامل الاقتصادية والسياسية والتاريخية والجغرافية، والجدول التالي يوضح مجموعة من الدول التي تتعامل مع الجزائر وتمثل اسواق الجزائر.

الجدول رقم (02): مناطق التبادل للصادرات الجزائرية خلال الفترة (2004-2010).

(الوحدة:مليون دولار امريكي)

العناصر	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
الاتحاد الاوروبي	17396	25593	28750	26833	41246	23186	28009
الرقم القياسي %	100	147,12	165,26	154,24	237,1	133,28	161,01
منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية	11054	14963	20546	25387	28614	15326	20278
الرقم القياسي %	100	135,36	185,87	229,66	258,86	138,65	183,45
باقي الدول الاوربية	91	15	7	7	10	7	10
الرقم القياسي %	100	16,48	7,692	7,692	10,98	7,69	10,98
امريكا الجوبية	1902	3124	2398	2596	2875	1841	2620
الرقم القياسي %	100	164,28	126,07	136,49	151,16	96,79	137,75
آسيا	686	1218	1792	4004	3765	3320	4082
الرقم القياسي %	100	177,55	261,22	583,67	548,83	483,97	595,05
دول المحيط	-	-	-	55	-	-	-
الرقم القياسي %	-	-	-	-	-	-	-
دول عربية دون المغرب العربي	521	621	591	479	797	564	694
الرقم القياسي %	100	119,19	113,43	91,93	152,97	108,25	133,21
دول المغرب العربي	401	418	515	760	1626	857	1281
الرقم القياسي %	100	104,24	128,43	189,52	405,48	213,71	319,45
باقي دول افريقيا	26	49	14	42	356	93	79
الرقم القياسي %	100	188,46	53,85	161,54	1369,23	357,69	303,85
المجموع	32083	46001	54613	60163	79298	45194	57053
الرقم القياسي %	100	143,38	170,22	2187,50	7247,10	7140,80	177,82

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على معطيات الملحق رقم (01)

شكل رقم (02): مناطق التبادل للصادرات الجزائرية خلال الفترة(2004-2010)

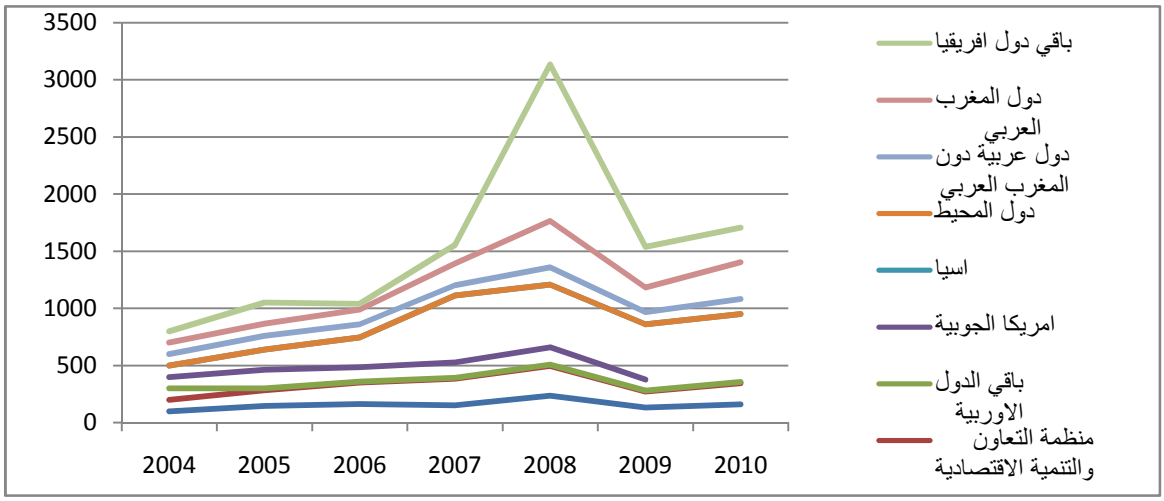

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على الجدول رقم (02)

من خلال الجدول رقم (02) والشكل رقم (02) نلاحظ التطور الملحوظ للتوزيع الجغرافي للصادرات خلال الفترة محل الدراسة حيث يشهد الرقم القياسي لمجموع التوزيع الجغرافي للصادرات تطورا ملحوظا ليسجل أعلى مستوى له سنتي 2008 و2009 بنسبة: 72407,1% و7140,8% على الترتيب نتيجة للسياسة المنتهجة والتي تهدف إلى دعم الصادرات وتفعيل عملية تصدير كل المنتوجات، لتبدأ هذه النسبة في الانخفاض إلى غاية السنة الأخيرة من الدراسة وسجلت نسبة 177,82% ويرجع هذا الانخفاض إلى الطفرة التي عرفتها أسعار البترول حيث بدأت تسجل ارتفاعا ملحوظ للأسعار في نهاية هذه السنة وبداية سنة 2009 مما انعكس سلبا على باقي الصادرات الأخرى حيث عرفت بداية انخفاض ملحوظ، والتي تفصل كما يلي :

1- **الاتحاد الأوروبي** شهد الرقم القياسي لتوزيع الجغرافي لصادرات الاتحاد الاوربي ارتفاعا ملحوظا حيث سجل أعلى مستوى له سنة 2008 بنسبة: 237,10 %، لتبدأ في الانخفاض بعد هذه السنة، وفي سنة 2010 ارتفاع مقارنة مع سنة 2009.

2- **منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية:** عرف الرقم القياسي لتوزيع الجغرافي للصادرات لمنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية ارتفاعا ملحوظا حيث سجل أعلى مستوى له سنة 2008 بنسبة: 258,65%، لتبدأ في الانخفاض بعد هذه السنة، وفي سنة 2010 ارتفاع مقارنة مع سنة 2009.وهذا لراجع الى التطور الصناعي الذي شهده العالم.

3- **باقي الدول الأوروبية:** نلاحظ ان الرقم القياسي للتوزيع الجغرافي للصادرات لباقي دول الاتحاد الاوربي كان في انخفاض شاسع مقارنة مع سنة الاساس حيث سجل أعلى مستوى له هي سنة الاساس ويرجع الى انا الاتحاد الاروبي وجد بديل للسوق الجزائري

4- **امريكا الجنوبية:** يتبين ان الرقم القياسي للتوزيع الجغرافي لأمريكا الجنوبية ارتفاعا سنة 2005 بنسبة 164,28% لتبدأ في الانخفاض خلال سنتي 2006 و2007، ليرتفع سنة 2008 بسنة قدرها 151,16% الى ان يصل الى أصغر قيمة سنة 2009 بنسبة 96,79%، وبعدها يبدأ بالارتفاع وهذا ما يفسر الانعكاس الملحوظ بالايجاب على العلاقات الاقتصادية بين البلد وبلدان أمريكا الجنوبية.

5- **آسيا:** عرف الرقم القياسي لتوزيع الجغرافي لصادرات آسيا ارتفاعا ملحوظا حيث كانت هذه الزيادة تتزايد مع كل عام الى أن وصلت سنة 2010 الى اكبر نسبة595,05 % الا انه شهدت تراجع سنة 2004 مقارنة مع سنة 2003 وهذا راجع الى تحسن التجارة البينية بين البلد وبلدان آسيا ما ينعكس ايجابا على العلاقات الاقتصادية فيما بينهما.

6- **دول المحيط:** كان التوزيع الجغرافي لدول المحيط سنة 2007 بقيمة 55مليون دولار

7- دول عربية دون المغرب العربي: شهد الرقم القياسي ارتفاعا نسبيا للتوزيع الجغرافي لصادرات الدول العربية دون المغرب العربي حيث سجلت سنة 2008 أكبر نسبة 152,97%، وفي سنة 2007 كانت اصغر قيمة بنسبة 91,93%،وذلك بسبب الاوضاع السياسية التي شهدها العالم العربي

8- **دول المغرب العربي:** نلاحظ أن الرقم القياسي للتوزيع الجغرافي لصادرات دول المغرب العربي ارتفع ارتفاعا ملحوظا حيث سجل أكبر قيمة سنة 2008 بنسبة 405,48%، اما في سنة 2009 فقد تراجعت قليلا لترتفع سنة 2010 وتسجل نسبة 319,45%

9- باقي دول افريقيا: شهد الرقم القياسي للتوزيع الجغرافي لصادرات باقي دول افريقيا ارتفاعا تدريجيا حيث سجلت اكبر قيمة سنة 2009 بنسبة 357,69% مع العلم انه سجلت اقل قيمة سنة 2006 بنسبة 53,85%، في هذه الفترة وكنتيجة للازمة العالمية التي مست اقتصاديات كل بلدان العالم لوحظ تذبذب ملحوظ في التجارة العالمية ما انعكس على العلاقات الاقتصادية العالمية عموما، والعلاقات الاقتصادية للجزائر مع باقي دول العالم كون الجزائر دولة مهمة ضمن منظومة التجارة العالمية

المطلب الثاني: تطور الواردات الجزائرية خلال الفترة (2004-2010)

سنحاول في هذا المطلب تحليل الواردات الجزائرية وذلك من خلال تحليل التركيبة السلعية وكذا مناطق تبادلها مع اهم الموردين في الجزائر.

اولا: التركيبة السلعية للواردات الجزائرية خلال الفترة(2004-2010)

سنحاول تحليل اهم السلع التي تستوردها الجزائر كما هو مبين في الجدول التالي:

الجدول رقم (03): تطور التركيبة السلعية للواردات خلال الفترة(2004-2010).

(الوحدة:مليون دولار امريكي)

العناصر	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
طاقة	173	212	244	324	594	394	955
الرقم القياسي %	100	122,54	141,04	187,28	343,35	227,75	552,02
مواد غذائية	3597	3587	3800	4954	7813	7813	6058
الرقم القياسي %	100	99,72	105,64	137,73	217,21	217,21	168,42
مواد أولية	784	751	843	1325	1394	1200	1409
الرقم القياسي %	100	95,79	107,53	169,01	177,81	153,06	179,72
مواد نصف مصنعة	3645	4088	4934	7105	10014	10165	10685
الرقم القياسي %	100	112,15	135,36	194,92	274,73	278,88	293,14
تجهيزات فلاحية	173	160	96	146	174	233	387
الرقم القياسي %	100	92,49	55,49	84,39	100,58	134,68	223,70
تجهيزات صناعية	7139	8452	8528	8534	13093	15139	16050
الرقم القياسي %	100	118,39	119,46	119,54	183,40	212,06	224,82
سلع استهلاكية	2799	3107	3011	5224	6397	6145	7328
الرقم القياسي %	100	111,00	107,57	186,64	228,55	219,54	261,81
المجموع	18310	20357	21456	27612	39479	41089	42872
الرقم القياسي %	100	111,18	117,18	150,80	215,61	224,40	234,15

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على معطيات الملحق رقم (02)

الشكل رقم (03): تطور التركيبة السلعية للواردات خلال الفترة (2004-2010)

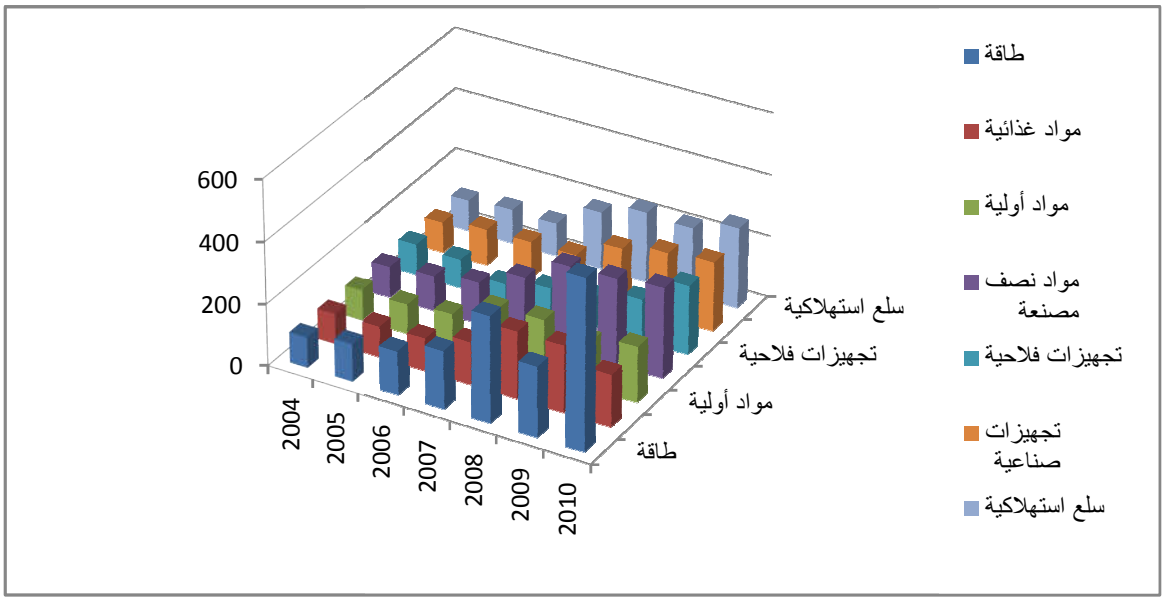

المصدر: من انجاز الطالبة بالاعتماد على الجدول رقم (03)

من خلال الجدول رقم (03) والشكل رقم (03) نلاحظ التطور الملحوظ للواردات خلال الفترة محل الدراسة حيث يشهد الرقم القياسي لمجموع المصاريف للتركيبة السلعية تطورا ملحوظا ليسجل أعلى مستوى له سنة 2010 بنسبة:234,14%، نتيجة السياسة التشجيعية التي انتهجتها الدول لغرض تشجيع التبادل الدولي وتشجيع الصادرات خارج الواردات خصوصا والتي تفصل كما يلي :

1- **الطاقة**: عرف الرقم القياسي لواردات الطاقة ارتفاعا ملحوظا حيث سجل أعلى مستوى له سنة 2010 بنسبة: 552,02 %.

2- **المواد الغذائية**: نلاحظ ان الرقم القياسي لمصاريف المواد الغذائية ارتفاعا ملحوظا حيث سجل أعلى مستوى له سنتي 2008 و2009 بنسبة: 217,21%، حيث تراجعت سنة 2010 وسجل الرقم القياسي نسبة 168,42% نتيجة التركيز على توريد منتجات مهمة ونادرة للدول مثل التمور والتي تمثل مصدرا مهما للعملة الصعبة ومنتوج ذو جودة عالية عالمية.

3- **مواد أولية**: شهد الرقم القياسي لواردات المواد الأولية ارتفاعا ملحوظا حيث سجل أعلى مستوى له سنة 2010 بنسبة: 179,72%، كما انها سجلت اصغر قيمة للرقم القياسي سنة 2005 بنسبة 95,79%، نتيجة لنفس السبب المؤدي إلى انخفاض واردات العناصر الاخرى.

4- **مواد نصف مصنعة**: يتبين ان الرقم القياسي لمصاريف المواد نصف المصنعة يرتفع ارتفاعا ملحوظا حيث سجل أعلى مستوى له سنة 2010 بنسبة :293,14%، حيث كانت هذه الزيادة ترتفع

سنة بعد سنة، نتيجة السياسة التشجيعية التي انتهجتها الدول لغرض تشجيع التبادل الدولي وتشجيع الصادرات خارج الواردات خصوصا.

5- **تجهيزات فلاحية:** نلاحظ ان الرقم القياسي لمصاريف التجهيزات الفلاحية كان في تراجع ليسجل اقل قيمة له سنة 2006 بنسبة 55,49%، ويبدأ في الارتفاع الى ان يصل الى اعلى قيمة سنة 2010 بنسبة 223,70.لان الدولة بدأت في تدعيم الفلاحين.

6- **تجهيزات صناعية** :عرف الرقم القياسي لمصاريف التجهيزات الصناعية ارتفاعا طفيفا حيث سجل أعلى مستوى له سنة 2010 بنسبة: 224,82%، لتبدأ في الانخفاض وذلك نتيجة السياة التي اتباعتها الجزائر من اجل التطوير الصناعي.

7- **سلع استهلاكية:** نلاحظ ان الرقم القياسي لمصاريف السلع الاستهلاكية كان في ارتفاع ملحوظ حيث سجل أعلى مستوى له سنة 2010 بنسبة :261,81% ، وذلك نتيجة لنفس السبب المتعلق بتغيرات أسعار البترول نحو الارتفاع بداية من هذه السنة.

ثانيا: مناطق التبادل للواردات الجزائرية خلال الفترة(2004-2010)

للجزائر موردين من جميع دول العالم وتختلف اهمية الموردين من دولة الى اخرى ومن منطقة الى اخرى ونحن بصدد تحليل مناطق التبادل لأهم موردين للجزائر والجدول التالي يمثل مجموعات الدول التي تستورد منها الجزائر.

الجدول رقم (04): مناطق التبادل للواردات الجزائرية خلال الفترة (2004-2010).

(الوحدة:مليون دولار امريكي)

العناصر	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
الاتحاد الاوربي	10097	11255	11729	14427	20985	20772	20704
الرقم القياسي %	100	111,47	116,16	142,88	207,83	205,72	205,05
منضمة التعاون والتنمية الاقتصادية	3071	3506	3738	5363	7245	6435	6519
الرقم القياسي %	100	114,16	121,72	174,63	235,92	209,54	212,28
باقي دول الاتحاد الاوربي	1097	1058	777	715	659	728	388
الرقم القياسي %	100	96,44	70,83	65,18	60,07	66,36	35,37
امريكا الجنوبية	1166	1249	1281	1672	2179	1866	2380
الرقم القياسي %	100	107,12	109,86	143,40	186,88	160,03	204,12
آسيا	1952	2506	3055	4318	6916	7574	8280
الرقم القياسي %	100	128,38	156,51	221,21	354,30	388,01	424,18
دول المحيط	56	31	-	-	-	2	-
الرقم القياسي %	100	55,35	-	-	-	3,57	-
الدول عربية دون المغرب العربي	525	387	493	621	705	1089	1262
الرقم القياسي %	100	73,71	93,90	118,29	134,29	207,43	240,38
دول المغرب العربي	169	217	235	284	395	478	544
الرقم القياسي %	100	128,40	139,05	168,05	233,73	282,84	321,89
باقي دول افريقيا	175	148	148	231	395	350	396
الرقم القياسي %	100	84,57	84,57	132,00	225,71	200,00	226,29
المجموع	18308	20357	21456	27631	39479	39294	40473
الرقم القياسي %	100	111,19	117,19	150,92	215,63	214,62	221,07

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على معطيات الملحق رقم (02)

الشكل رقم (04): مناطق التبادل للواردات الجزائرية خلال الفترة(2004-2010)

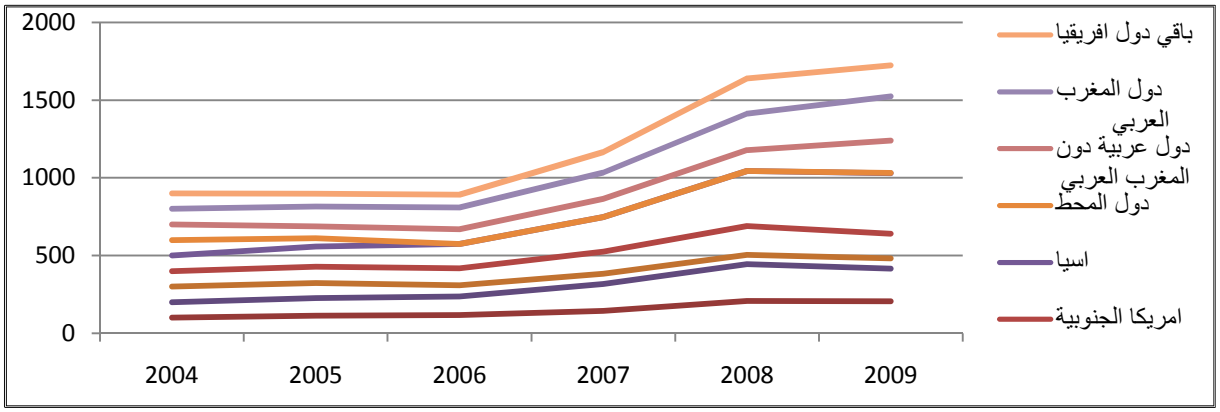

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على الجدول رقم (04)

من خلال الجدول رقم (04) والشكل رقم (04) نلاحظ التطور الملحوظ للتوزيع الجغرافي للمصاريف خلال الفترة محل الدراسة حيث يشهد الرقم القياسي لمجموع التوزيع الجغرافي للمصاريف تطورا ملحوظا ليسجل أعلى مستوى له سنة 2010 بنسبة: 221,07% وهذا راجع الى الاسباب السياسة المنتهجة من طرف الدولة والرامية إلى تحسين العلاقات الاقتصادية مع هذه الجهة من العالم والتي تمثل قوة اقتصادية في طريق النمو، والتي تفصل كما يلي:

1- **الاتحاد الاوروبي**: شهد الرقم القياسي لتوزيع الجغرافي لمصاريف الاتحاد الاوروبي ارتفاعا ملحوظا حيث سجل أعلى مستوى له سنة 2008 بنسبة: 237,10 %، لتبدأ في الانخفاض بعد هذه السنة، وفي سنة 2010 ارتفعت مقارنة مع سنة 2009.

2- **منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية**: نلاحظ ان الرقم القياسي لمصاريف منظمة الاتحاد الاوربي ارتفع ارتفاعا ملحوظا حيث سجلت اعلى قيمة له سنة 2008 بنسبة 235,92% لتتراجع تراجعا طفيفا جدا خلال سنتي 2009 و2010.

3- **باقي دول الاتحاد الأوروبي**: عرف الرقم القياسي للتوزيع الجغرافي للمصاريف باقي دول الاتحاد الاوروبي انخفاضا ملحوظا حيث سجل اقل مستوى له سنة 2010 بنسبة: 35,37%، هذا راجع الى الأزمة الاقتصادية التي مرا بها العالم.

4- **أمريكا الجنوبية**: يتبين ان الرقم القياسي للتوزيع الجغرافي لمصاريف امريكا الجنوبية ارتفع سنة 2010 بنسبة 204,12%، وهذا راجع الى السياسة المنتهجة من طرف الدولة والرامية إلى تحسين العلاقات الاقتصادية مع هذه الجهة من العالم والتي تمثل قوة اقتصادية في طريق النمو.

5- **آسيا:** عرف الرقم القياسي للتوزيع الجغرافي لمصاريف آسيا ارتفاعا ملحوظا حيث كانت هذه الزيادة تتزايد مع كل عام الى ان وصلت لأكبر قيمة سنة 2010 بنسبة 424,18%، وهذا راجع الى كون دول آسيا شريك اقتصادي مهم لا يمكن اهماله في العلاقات الاقتصادية الدولية للجزائر وضرورة الاهتمام بالتجارة البينية معه.

6- **دول المحيط:** كان التوزيع الجغرافي لمصاريف دول المحيط في تناقص مستمر حيث سجلت اقل قيمة لها سنة 2007 بنسبة 3,57% وذلك بسبب ازمة 2008.

7- **دول عربية دون المغرب العربي:** شهد الرقم القياسي ارتفاعا نسبيا لتوزيع الجغرافي لمصاريف الدول العربية دون المغرب العربي حيث سجلت سنة 2010 اكبر نسبة 240,38%، وفي سنة 2006 كانت اصغر قيمة بنسبة 93.90%.

8- **دول المغرب العربي:** نلاحظ ان الرقم القياسي للتوزيع الجغرافي لمصاريف دول المغرب العربي كان في ارتفع ملحوظا من 2004-2010 حيث سجل اكبر قيمة سنة 2010 بنسبة 321,89%،لانها دول مجاورة وكانت لا تخضع لضريبة.

9- **باقي دول افريقيا:** شهد الرقم القياسي للتوزيع الجغرافي لمصاريف باقي دول افريقيا ارتفاعا تدريجيا حيث سجلت اكبر قيمة سنة 2010 بنسبة 226,29% مع العلم انه تراجع سنة 2009 مقارنة مع سنة 2008 وهذا راجع الى السبب المذكور آنفا.

المطلب الثالث: تطور الميزان التجاري خلال الفترة 2004-2010

الميزان التجاري هو اهم مقياس التعاملات التجارية بين الدول ونحن بصدد تحليله وذلك من خلال تحليل الواردات والصادرات وتحليل رصيد الميزان التجاري ومعدل التغطية للجزائر كما هو مبين في الجدول التالي:

الجدول رقم(05): تطور الميزان التجاري (2004-2010).

(الوحدة:مليون دولار امريكي)

العناصر	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
الواردات	18308	20357	31456	27631	39478	39294	40473
الرقم القياسي %	100	111,19	171,82	150,92	215,63	214,63	221,07
الصادرات	32083	46001	54613	60163	79298	45194	57053
الرقم القياسي %	100	143,38	170,22	187,52	247,17	140,87	177,83
رصيد الميزان التجاري	13775	25644	33157	32157	32532	39819	5900
الرقم القياسي %	100	186,16	240,70	233,44	236,17	289,07	42,83
معدل التغطية	175	226	225	218	201	115	141
الرقم القياسي %	100	129,14	128,57	124,57	114,86	65,71	80,57

المصدر: من انجاز الطالبة بالاعتماد على معطيات الملحق رقم (03)

الشكل رقم(05): تطور الميزان التجاري (2004-2010)

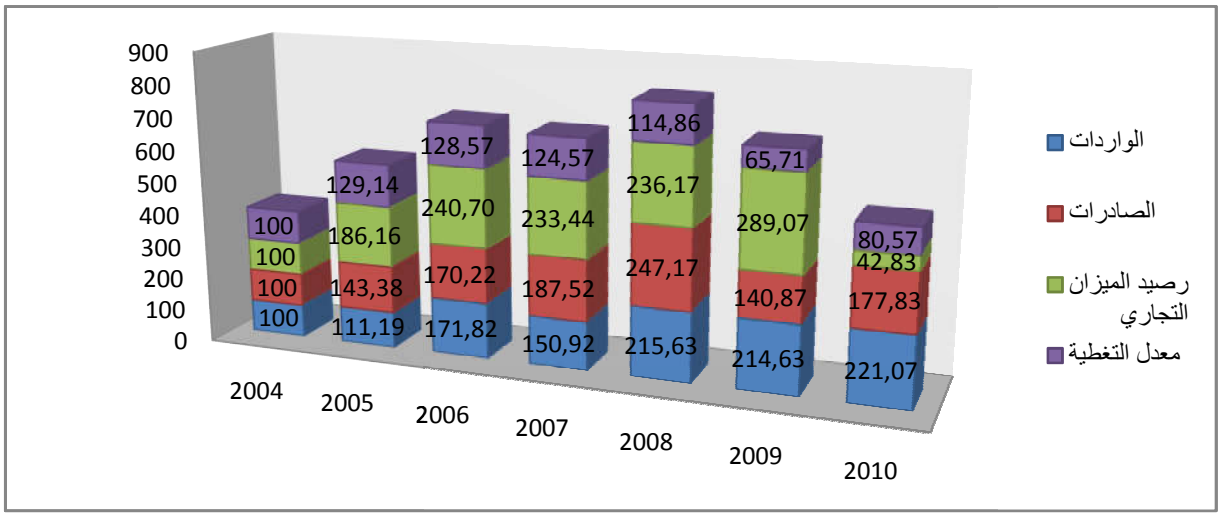

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على الجدول رقم(05)

من خلال الجدول رقم (05) والشكل رقم (05) نلاحظ تطور الميزان التجاري خلال الفترة محل الدراسة حيث يشهد الرقم القياسي لمجموع الميزان التجاري ليسجل أعلى مستوى له سنة 2007 بنسبة: 235,17% وذلك نتيجة للنشاط التجاري الواسع للبلد في هذه الفترة، والتي تفصل كما يلي:

1- **الواردات:** عرف الرقم القياسي لمصاريف الواردات ارتفاعا ملحوظا وتدريجيا خلال سنوات الدراسة حيث سجل أعلى مستوى له سنة 2010 بنسبة 221,07%، نتيجة السياسة التشجيعية التي انتهجتها الدول لغرض تشجيع التبادل الدولي وتشجيع الصادرات خارج الواردات خصوصا

2- **الصادرات:** عرف الرقم القياسي للصادرات ارتفاعا ملحوظا وتدريجيا خلال سنوات الدراسة حيث سجل أعلى مستوى له سنة 2008 بنسبة 247,17%، ليتراجع خلال السنتين الاخرتين. نتيجة للسياسة المنتهجة والتي تهدف إلى دعم الصادرات وتفعيل عملية تصدير كل المنتوجات، لتبدأ هذه النسبة في الانخفاض إلى غاية السنة الأخيرة من الدراسة ويعزى هذا الانخفاض إلى الطفرة التي عرفتها أسعار البترول حيث بدأت تسجل ارتفاعا ملحوظ للأسعار في نهاية هذه السنة وبداية سنة 2009 مما انعكس سلبا على باقي الصادرات الأخرى حيث عرفت بداية انخفاض ملحوظ.

3- **رصيد الميزان التجاري:** عرف الرقم القياسي لرصيد الميزان التجاري ارتفاعا ملحوظا حيث سجلت اكبر قيمة سنة 2008 بنسبة 236,17% وهذا راجع لارتفاع في أسعار البترول مع العلم انه تراجع ليسجل اقل قيمة سنة 2010 بنسبة 42,83%.

4- **معدل التغطية:** عرف الرقم القياسي لمعدل التغطية ارتفاعا ملحوظا حيث سجلت اكبر قيمة سنة 2005 بنسبة 129,14% مع العلم انه بدأ بالتراجع لان يسجل اقل قيمة سنة 2010 بنسبة 80,57%

نلاحظ أن كل من قيمة الصادرات والواردات كانت غير مستقرة وذلك راجع الى عدة أسباب نذكر منها الأزمات الاقتصادية التي مر بها العالم وما نجم عنها من تراجع في التعاملات التجارية الدولية وكذالك السياسة التي اتبعتها الدولة اتجاه الصادرات خارج المحروقات كان توزيعها الجغرافي للصادرات مرتكزا على الاتحاد الاوروبي ومنطقة التعاون والتنمية الاقتصادية بنسب كبيرة وكانت اهم الصادرات تتمثل في الطاقة والمواد الاولية بالإضافة الى سلع استهلاكية، اما الواردات فتمثلت في سلع استهلاكية ومواد نصف مصنعة التي اخذت اكبر حصة، في حين كانت آسيا والاتحاد الاوروبي من اهم الدول المستوردة.

المبحث الثاني: تطور التجارة الخارجية خلال الفترة (2011 – 2017)

سنحاول من خلال هذا المبحث تحليل تطور الصادرات والواردات وذلك بتقديم الهيكل السلعي للصادرات بالاضافة الى مناطق تبادلها وكذا تحليل الميزان التجاري خلال الفترة الممتدة من (2011-2017).

المطلب الاول: تحليل الصادرات الجزائرية خلال الفترة(2011 – 2017)

تعتبر الصادرات من اهم الاستراتجيات الاقتصادية بالنسبة للدول النامية نتيجة الدور الهام الذي يساهم في تغيير الهيكل الاقتصادي بالشكل الذي يدفع القطاعات الانتاجية للتطور والنمو ومن خلال هذا المطلب سنحاول تحليل التركيبة السلعية ومناطق تبادل للصادرات الجزائرية.

اولا :تطور التركيبة السلعية للصادرات خلال الفترة (2011-2017)

يمكننا تتبع التركيبة السلعية للصادرات الجزائرية من خلال الجدول التالي :

الجدول رقم (06): التركيبة السلعية للصادرات الجزائرية خلال الفترة (2011-2017)

(الوحدة:مليون دولار امريكي)

العناصر	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
الطاقة	71427	63804	63752	60304	35724	28221	32864
الرقم القياسي %	100	89,33	89,25	84,43	50,01	39,51	46,01
مواد غذائية	355	315	408	323	234	327	348
الرقم القياسي %	100	88,73	114,9	90,99	65,92	92,11	98,03
مواد أولية	161	168	109	109	106	84	73
الرقم القياسي %	100	104,3	67,7	67,7	65,84	52,17	45,34
مواد نصف مصنعة	1496	1527	1610	2121	1693	1321	1384
الرقم القياسي %	100	102,1	107,6	141,8	113,2	88,3	92,51
تجهيزات فلاحية	-	1	-	2	1	-	0,26
الرقم القياسي %	-	-	-	-	-	-	-
تجهيزات صناعية	35	52	27	26	18	54	74
الرقم القياسي %	100	148,6	77,14	74,29	51,43	154,3	211,4
سلع استهلاكية	15	19	17	11	11	19	20
الرقم القياسي %	100	126,7	113,3	73,33	73,33	126,7	133,3
المجموع	73489	65886	65923	62896	37787	30026	34763,26
الرقم القياسي %	100	89,65	89,7	85,59	51,42	40,86	47,3

المصدر: من انجاز الطالبة بالاعتماد على معطيات الملاحق (04، 05، 06، 07)

شكل رقم (06): تطور التركيبة السلعية للصادرات الجزائرية خلال الفترة (2011-2017)

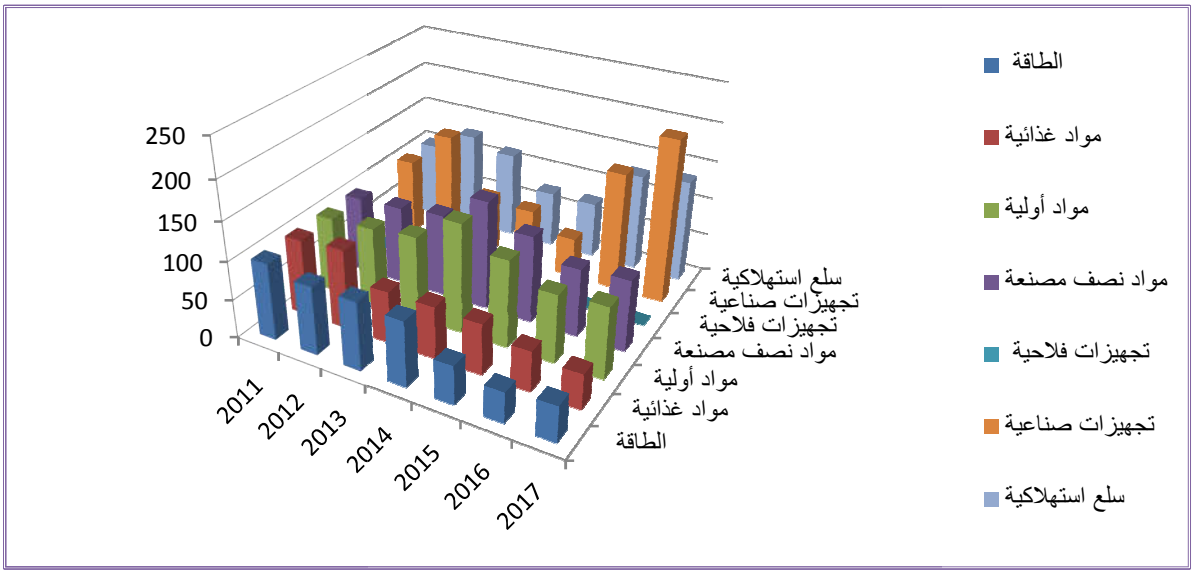

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على الجدول رقم(06)

من خلال الجدول رقم (06) والشكل رقم (06) نلاحظ التطور الملحوظ للصادرات خلال الفترة محل الدراسة حيث يشهد الرقم القياسي لمجموع الواردات تراجعا ملحوظا ليسجل اقل مستوى له سنة 2016 بنسبة: 40.86% يعزى هذا الانخفاض إلى حدة المنافسة خلال هذه الفترة بين الدول الصناعية الكبرى في العالم، مما صعب مهمة التصدير نحو بلدان العالم الأخرى، والتي تفصل كما يلي :

1- **الطاقة**: شهد الرقم القياسي لواردات الطاقة ترجعا ملحوظا حيث سجل أدنى مستوى له سنة 2016 بنسبة: 39.51%، نتيجة للسبب المذكور آنفا.

2- **المواد الغذائية**: شهد الرقم القياسي لواردات المواد الغذائية تذبذب حيث سجل أعلى مستوى له سنة 2013 بنسبة: 114.9%، كما سجل أدنى مستوى له سنة 2015 بنسبة: 65.92 % وهذا نتيجة للتدهور الملحوظ لقيمة العملة وكذلك ضعف الانتاج المحلي من المواد الغذائية والذي أصبح عاجزا أمام متطلبات واحتياجات الدولة مما صعب الوصول إلى مرحلة التصدير.

3- **مواد أولية**: شهد الرقم القياسي لواردات المواد الأولية تذبذب حيث سجل أعلى مستوى له سنة 2012 بنسبة :104.3%، كما سجل أدنى مستوى له سنة 2017 بنسبة: 45.34 %، نتيجة

لكون الاقتصاد الجزائري في طور التصنيع والتحول إلى التصنيع كمحاولة لتشجيع الاستثمار فلا تغطي المواد الأولية الطلب المحلي عليها مما صعب عملية تحقيق الاكتفاء الذاتي والتصدير.

4- **مواد نصف مصنعة:** شهد الرقم القياسي لواردات المواد نصف المصنعة ارتفاعا ملحوظا حيث سجل أعلى مستوى له سنة 2014 بنسبة :141.8%، لتبدأ في الانخفاض بعد هذه السنة، وذلك لكون الاقتصاد الجزائري في طور التصنيع والتحول إلى التصنيع فلا تغطي المواد نصف المصنعة الطلب المحلي عليها وهو ما صعب عملية تحقيق الاكتفاء الذاتي والتصدير.

5- **تجهيزات صناعية:** شهد الرقم القياسي لواردات التجهيزات الصناعية عدم الاستقرار حيث سجل أعلى مستوى له سنة 2017 بنسبة: 211.4%، وذلك نتيجة لضعف السياسة التصنيعية المنتهجة داخل البلد وضعف جودة المنتجات المصنعة محليا أمام المنتجات العالمية ذات الجودة العالية.

6- **سلع استهلاكية:** شهد الرقم القياسي لواردات السلع الاستهلاكية تذبذب حيث سجل أعلى مستوى له سنة 2017بنسبة: 133.3%، في انه سجل اقل قيمة له سنتي 2014، 2015 بنسبة 73.33%، وهذا راجع لكون الاقتصاد الجزائري بطبيعته اقتصاد استهلاكي أكبر منه صناعي أو انتاجي مما يدل على تدهور الرقم القياسي للسلع الاستهلاكية وعدم القدرة على التصدير.

ثانيا: مناطق التبادل للصادرات الجزائرية خلال الفترة (2011-2017)

تنوعت صادرات الجزائر واصبحت تمثل شريحة واسعة من المتعاملين ونحن بصدد تحليل التوزيع الجغرافي للصادرات الجزائرية حسب المناطق كما هو ممثل في الجدول التالي

الجدول رقم (07): مناطق التبادل للصادرات الجزائرية خلال الفترة (2011-2017)

(الوحدة:مليون دولار امريكي)

العناصر	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
الاتحاد الاوروبي	37307	39797	42773	40378	25801	17221	20291
الرقم القياسي %	100	106,67	114,65	108,23	69,16	46,16	54,39
منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية	24059	20099	12202	10344	5428	6945	6496
الرقم القياسي %	100	83,54	50,72	42,99	22,56	28,87	27,00
باقي الدول الاوربية	102	36	51	98	37	80	63
الرقم القياسي %	100	35,29	50	96,08	36,27	78,43	61,76
امريكا الجوبية	4270	4228	2965	3183	1875	1943	2473
الرقم القياسي %	100	99,02	69,44	74,54	43,91	45,50	57,92
	5168	4683	4241	5000	2562	2197	3321
الرقم القياسي %	100	90,62	82,06	96,75	49,57	42,51	64,26
دول المحيط	41	-	0	-	57	-	-
الرقم القياسي %	100	-	0	-	139,02	-	-
دول عربية دون المغرب العربي	810	958	869	648	628	416	749
الرقم القياسي %	100	118,27	107,28	80,00	77,53	51,36	92,47
دول المغرب العربي	1586	2073	2749	3065	1607	1173	1263
الرقم القياسي %	100	130,71	173,33	193,25	101,32	73,96	79,63
باقي دول افريقيا	146	62	67	10	92	51	102
الرقم القياسي %	100	42,47	45,89	6,85	63,01	34,93	69,86
المجموع	73489	71866	65917	62886	37787	30026	34763
الرقم القياسي %	100	97,79	89,70	85,57	51,42	40,86	47,30

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على معطيات الملاحق رقم (08، 09، 10، 11)

شكل رقم (07): مناطق التبادل للصادرات الجزائرية خلال الفترة (2011-2017)

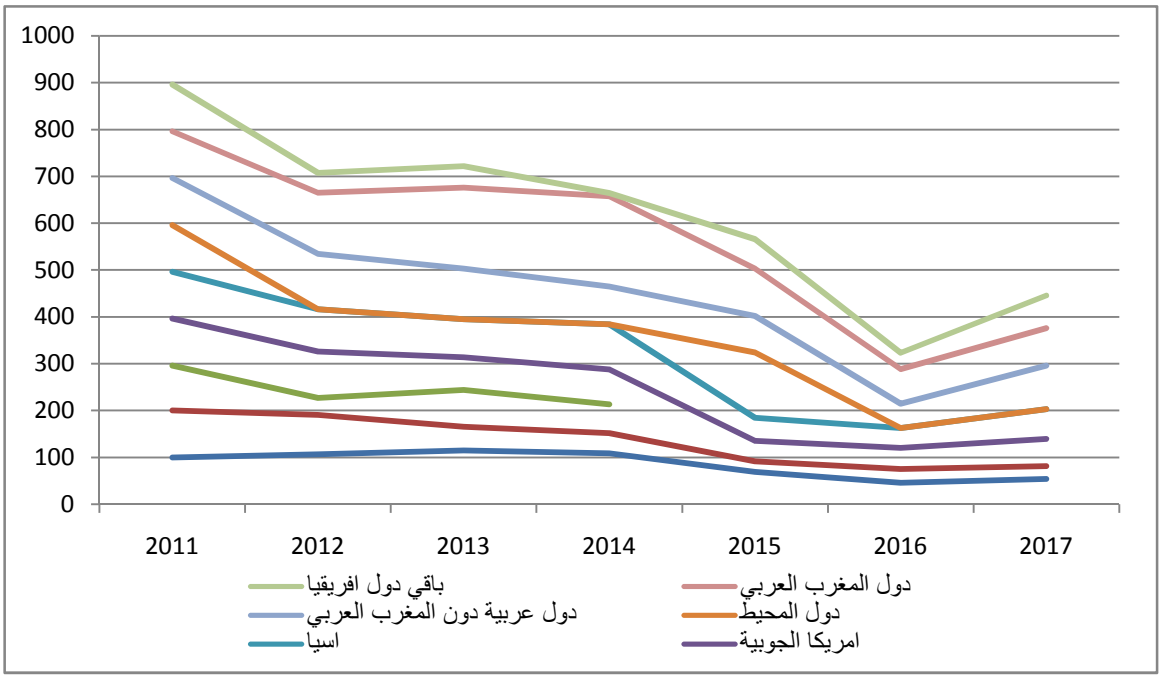

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على الجدول رقم(07)

من خلال الجدول رقم (07) والشكل رقم (07) نلاحظ التدهور الملحوظ لتوزيع الجغرافي للصادرات خلال الفترة محل الدراسة حيث يشهد الرقم القياسي لمجموع التوزيع الجغرافي للصادرات تراجعا ملحوظا ليسجل اقل مستوى له سنة 2016 بنسبة: 40.86% نتيجة للسياسة الاقتصادية المنتهجة وكذلك نتيجة التذبذب الملحوظ لأسعار البترول في هذه الفترة حيث تمثل المحروقات عنصر مهم من صادرات البلد اتجاه بلدان العالم والتي تفصل كما يلي :

1- **الاتحاد الاوروبي:** شهد الرقم القياسي لتوزيع الجغرافي لصادرات الاتحاد الاوربي تذبذبا ملحوظا حيث سجل أعلى مستوى له سنة 2013 بنسبة: 114.65 %، لتبدأ في الانخفاض بعد هذه السنة، ليسجل اقل قيمة له سنة 2016بنسبة 46.16%.

2- **منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية:** عرف الرقم القياسي للتوزيع الجغرافي للصادرات لمنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية انخفاظا ملحوظا حيث سجل أقل مستوى له سنة 2015 بنسبة: 22.56%.

3- **باقي الدول الاوروبية:** نلاحظ ان الرقم القياسي للتوزيع الجغرافي للصادرات باقي دول الاتحاد الاوربي كان في انخفاض شاسع مقارنة مع سنة الأساس حيث سجل أقل مستوى له سنة 2012 بنسبة 35.29%

4- **أمريكا الجنوبية:** يتبين ان الرقم القياسي للتوزيع الجغرافي لامريكا الجنوبية كان في حالة انخفاض حيث سجل اقل مستوى له سنة 2015 بنسبة 43.91% وهذا راجع الى وجود هيمنة أمريكية وصينية على هذه المنطقة من العالم والتي تمثل مجالا خصبا للمعاملات التجارية الدولية وتزخر بالكثير من الثروات.

5- : عرف الرقم القياسي للتوزيع الجغرافي لصادرات آسيا انخفاضا ملحوضا حيث كان هذا التناقص تدريجيا مع كل عام الى ان وصل سنة 2016 الى اقل نسبة42.51% الا انه شاهد تراجع سنة 2004 مقارنة مع سنة 2003 وهذا راجع الى الاسباب المذكورة انفا.

6- **دول المحيط:** كان التوزيع الجغرافي لدول المحيط سنة 2015 بقيمة 57 مليون دولار الموافق لنسبة 139.02%.

7- **الدول العربية دون المغرب العربي:** شهد الرقم القياسي تذبذب حيث سجل اكبر قيمة سنة 2012 بنسبة 118.27%، ليتراجع في الانخفاض تدريجيا ليسجل اقل قيمة له سنة 2016 بنسبة 51.36% الا انه تراجع وارتفع سنة 2017 مقارنة مع 2016 وسجل رقم قياسي قدرات نسبته ب92.47%.

8- **دول المغرب العربي:** نلاحظ ان الرقم القياسي للتوزيع الجغرافي لصادرات دول المغرب العربي كان متذبذب حيث سجل اكبر قيمة سنة 2014 بنسبة 193.25%، ليتراجع في الانخفاض وسجل اقل قيمة له سنة 2016 بنسبة 73.96%.

9- **باقي دول افريقيا:** شهد الرقم القياسي للتوزيع الجغرافي لصادرات باقي دول افريقيا تراجعا كبيرا حيث سجل ت اقل قيمة سنة 2014 بنسبة 06.85%، إن وجود هيمنة للعديد من الدول على العديد من دول العالم أدى إلى الحد من قدرات الدولة على التصدير وكذلك ضعف جودة المنتجات والسياسات الاستثمارية المنتهجة للبلد كله أثر على المعاملات التجارية الدولية للبلد والعلاقات الاقتصادية لها.

المطلب الثاني: تحليل الواردات الجزائرية خلال الفترة(2011-2017)

إن الحديث عن الواردات يعني أن الحجم الانتاجي المحلي لم يستطع تلبية حاجيات المستهلك، وقد يعود عدم القدرة على هذا الى قلة حجم الانتاج، أو لان الوضع الاقتصادي الحالي متميز بتسهيل دخول المنتوجات الاجنبية محل تفضيل على المنتوجات المحلية حتى ولو كانت هذه الاخيرة في درجة من الجودة وسنحاول من خلال هذا المطلب تحليل تطور الواردات الجزائرية، من خلال تحليل اهم الواردات بالاضافة الى مناطق تبادلها.

اولا: تطور التركيبة السلعية للواردات خلال الفترة(2011-2017)

سنتتبع من خلال هذا الفرع التركيبة السلعية للواردات الجزائرية، والشكل التالي يبين ذلك.

الجدول رقم (08): تطور التركيبة السلعية للواردات خلال الفترة(2011-2017)

(الوحدة:مليون دولار امريكي)

العناصر	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
الطاقة	1164	4955	4340	2779	2318	1613	1992
الرقم القياسي %	100	425,69	372,85	238,75	199,14	138,57	171,13
مواد غذائية	9850	9022	9580	11005	9314	8223	8437
الرقم القياسي %	100	91,59	97,26	111,73	94,56	83,48	85,65
مواد أولية	1783	1839	1832	1891	1551	1563	1524
الرقم القياسي %	100	103,14	102,75	106,06	86,99	87,66	85,47
مواد نصف مصنعة	10685	10629	11223	12852	11982	11437	10981
الرقم القياسي %	100	99,48	105,04	120,28	112,14	107,04	102,77
تجهيزات فلاحية	387	330	506	658	663	503	611
الرقم القياسي %	100	85,27	130,75	170,03	171,32	129,97	157,88
تجهيزات صناعية	16050	13604	16172	18961	17046	15412	13962
الرقم القياسي %	100	84,76	100,76	118,14	106,21	96,02	86,99
سلع استهلاكية	7328	9997	11199	10334	8597	8338	8450
الرقم القياسي %	100	136,42	152,82	141,02	117,32	113,78	115,31
المجموع	47247	50376	54852	58480	51471	47089	45957
الرقم القياسي %	100	106,62	116,10	123,78	108,94	99,67	97,27

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على معطيات الملاحق رقم (04، 05، 06، 07)

شكل رقم (08: تطور التركيبة السلعية للواردات خلال الفترة(2011-2017)

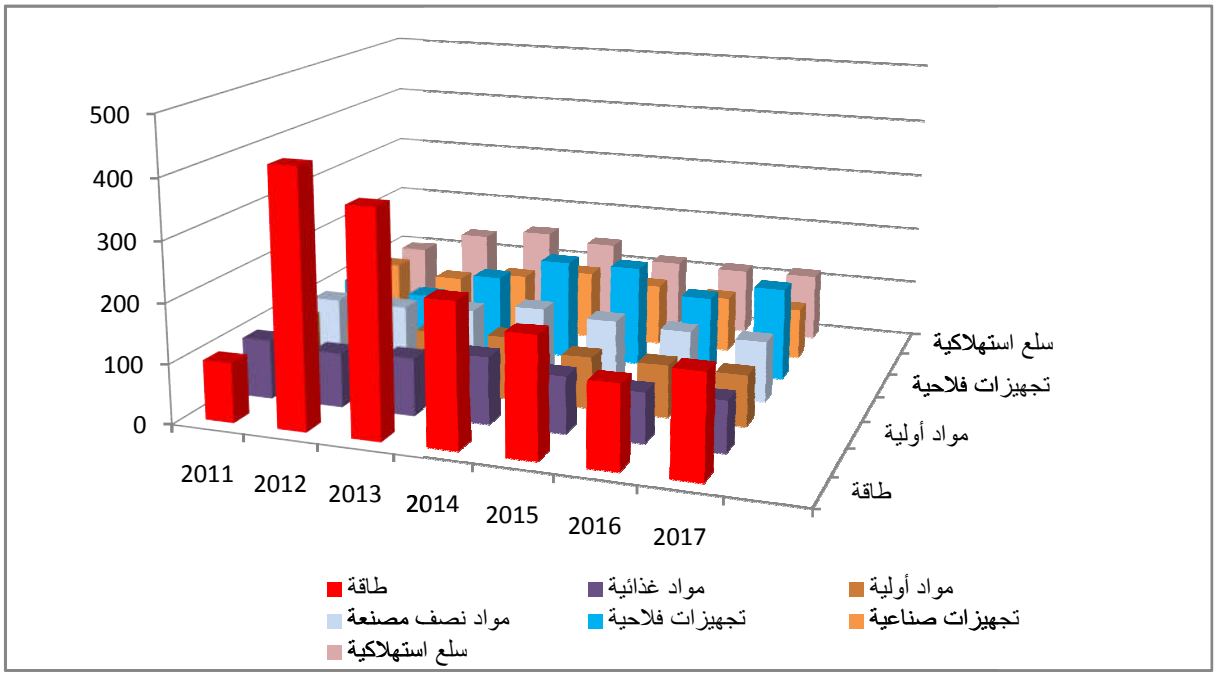

المصدر: من انجاز الطلبة بالاعتماد على الجدول رقم (08)

من خلال الجدول رقم (08) والشكل رقم (08) نلاحظ ان الرقم القياسي لمجموع المصاريف للتركيبة السلعية كان غير مستقر ليسجل أعلى مستوى له سنة 2014 بنسبة: 123.78%، ليرجع في الانخفاض ويسجل اقل قيمة له سنة 2017 بنسبة 97.27%، وهذا نتيجة لمرور العالم في هذه الفترة بحدث مهم وهو الارتفاع الحاد لأسعار النفط ثم الانخفاض الملحوظ لها، والتي تفصل كما يلي:

1- **الطاقة**: عرف الرقم القياسي لواردات الطاقة ارتفاعا ملحوظا حيث سجل أعلى مستوى له سنة 2012 بنسبة: 425.69 %، ليرجع بعد ذلك في الانخفاض تدريجيا الى ان يسجل اقل قيمة له سنة 2017بنسبة 138.57%، نتيجة للسبب راجع الى السبب المذكور نفا.

2- **المواد الغذائية**: نلاحظ ان الرقم القياسي لمصاريف المواد الغذائية كان في تذبذب حيث سجل أعلى مستوى له سنة 2014 بنسبة: 111.73%، حيث بدأ في التراجع سنة 2016 وسجل الرقم القياسي اقل نسبة 83.48% نتيجة الارتفاع الحاد في وتيرة الاستهلاك في هذه الفترة للمواد الغذائية حيث أن الانتاج المحلي منها ليغطي الطلب المحلي ولا يتمكن من التصدير.

3- **مواد أولية:** شهد الرقم القياسي لواردات المواد الأولية ارتفاعا طفيف حيث سجل أعلى مستوى له سنة 2014 بنسبة: 106.06%، كما انها سجلت اصغر قيمة للرقم القياسي سنة 2017 بنسبة 85.65%، نتيجة لقلة الكمية المنتجة منها والطلب الكبير عليها لغرض الانتاج المحلي.

4- **مواد نصف مصنعة:** يتبين ان الرقم القياسي لمصاريف المواد نصف المصنعة يرتفع ارتفاعا ملحوظا حيث سجل أعلى مستوى له سنة 2014 بنسبة :120.28%، وهذا راجع لنفس السبب السابق.

5- **تجهيزات فلاحية:** نلاحظ ان الرقم القياسي لمصاريف تجهيزات فلاحية كان في تراجع ليسجل اقل قيمة سنة 2012 نسبة 85.27%، ويبدأ في الارتفاع الى ان يصل الى اعلى قيمة سنة2015 بنسبة 171.32% وذلك من اجل تغطية المواد الغذائية.

6- **تجهيزات صناعية:** عرف الرقم القياسي لمصاريف التجهيزات الصناعية ارتفاعا طفيفا حيث سجل أعلى مستوى له سنة 2014 بنسبة: 118.14%، لتبدأ في الانخفاض ليسجل اقل قيمة سنة2017 بنسبة 86.99%، وذلك نتيجة لضعف المنظومة الصناعية والتي لا ترقى للدول الصناعية العالمية والتي تتمتع ببنية صناعية هائلة.

7- **سلع استهلاكية:** نلاحظ ان الرقم القياسي لمصاريف السلع الاستهلاكية كان في ارتفاع ملحوظ حيث سجل أعلى مستوى له سنة 2013 بنسبة :152.82%، ، وذلك نتيجة لنفس السبب المتعلق بتغيرات أسعار البترول نحو الارتفاع بداية من هذه السنة.

ثانيا: مناطق التبادل للواردات الجزائرية خلال الفترة (2011-2017)

يمكن تتبع التوزيع الجغرافي للواردات الجزائرية خلال الفترة (2011- 2017) من خلال الجدول التالي :

الجدول رقم (09): مناطق التبادل للواردات الجزائرية خلال الفترة (2011-2017)

(الوحدة:مليون دولار امريكي)

العناصر	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
الاتحاد الاوربي	24616	26333	28582	29684	25344	22472	20236
الرقم القياسي %	100	106,98	116,11	120,59	102,96	91,29	82,21
منضمة التعاون والتنمية الاقتصادية	6219	6160	6958	8436	7353	6249	5942
الرقم القياسي %	100	99,05	111,88	135,65	118,23	100,48	95,55
باقي دول الاتحاد الاوربي	579	1652	1213	886	1220	936	1910
الرقم القياسي %	100	285,32	209,50	153,02	210,71	161,66	329,88
امريكا الجنوبية	3931	3590	3468	3815	2818	2857	3209
الرقم القياسي %	100	91,33	88,22	97,05	71,69	72,68	81,63
آسيا	8873	9538	10596	12619	11830	11709	12345
الرقم القياسي %	100	107,49	119,42	142,22	133,33	131,96	139,13
دول المحيط	-	-	-	-	--	-	-
الرقم القياسي %	-	-	-	-	-	--	-
دول عربية دون المغرب العربي	1760	1555	2416	1962	1912	1927	1541
الرقم القياسي %	100	88,35	137,27	111,48	108,64	109,49	87,56
دول المغرب العربي	691	807	1023	738	674	701	588
الرقم القياسي %	100	116,79	148,05	106,80	97,54	101,45	85,09
باقي دول افريقيا	578	741	596	440	350	238	186
الرقم القياسي %	100	128,20	103,11	76,12	60,55	41,18	32,18
المجموع	47247	50376	54852	58580	51501	47089	45957
الرقم القياسي %	100	106,62	116,10	123,99	109,00	99,67	97,27

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على معطيات الملاحق رقم(08، 09، 10 ،11)

الشكل رقم (09): مناطق التبادل للواردات الجزائرية خلال الفترة (2011-2017)

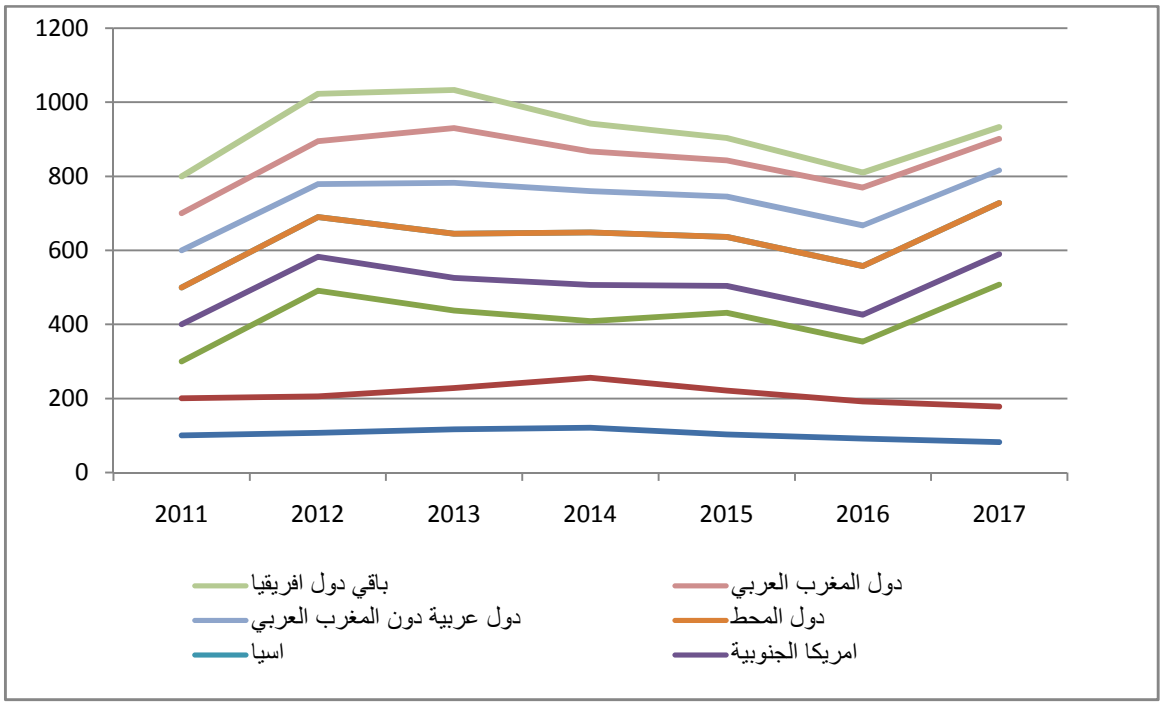

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على الجدول رقم (09)

من خلال الجدول رقم (09) والشكل رقم (09) نلاحظ تذبذب في التوزيع الجغرافي للمصاريف خلال الفترة محل الدراسة حيث يسجل أعلى مستوى له سنة 2014 بنسبة: 123.99%، ليبدأ بعد ذلك في الانخفاض ليسجل اقل مستوى له سنة2017 بسنبة 97.27% ويرجع ذلك للارتفاع الحاد لأسعار للبترول المعروفة بالطفرة النفطية ثم الرجوع للانخفاض من جديد، والتي تفصل كما يلي:

1- **الاتحاد الاوروبي:** شهد الرقم القياسي لتوزيع الجغرافي لمصاريف الاتحاد الاوروبي تغيرا ملحوظا حيث يسجل أعلى مستوى له سنة 2014 بنسبة: 120.96%، ليبدأ بعد ذلك في الانخفاض ليسجل اقل مستوى له سنة2017 بسنبة 82.21% نتيجة للسياسة التقشفية المعتمدة من طرف الدولة خاصة في ما يتعلق بالسلع عادية من الاتحاد الأوربي.

2- **منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية:** نلاحظ ان الرقم القياسي لمصاريف منظمة الاتحاد الاوربي تغيرا ملحوظا حيث يسجل أعلى مستوى له سنة 2014 بنسبة: 135.65%، ليبدأ بعد ذلك في الانخفاض ليسجل اقل مستوى له سنة2017 بسنبة 95.55%.

3- **باقي دول الاتحاد الاوروبي:** عرف الرقم القياسي لتوزيع الجغرافي للمصاريف باقي دول الاتحاد الاوروبي ارتفع ارتفاعا ملحوظا حيث سجلت اعلى قيمة له سنة 2017 بنسبة 329.88% ويرجع ذللك الى ارتفاع اسعار البترول.

4- **أمريكا الجنوبية:** يتبين ان الرقم القياسي للتوزيع الجغرافي لمصاريف امريكا الجنوبية كان في انخفاض حيث سجل اقل قيمة له سنة 2015 بنسبة 71.69%، وهذا راجع الى الهيمنة الأمريكية والصينية والروسية على المبادلات التجارية في هذه المنطقة من العالم والبعد الواضح بين الجزائر وهذه المنطقة.

5- **آسيا:** عرف الرقم القياسي لتوزيع الجغرافي لمصاريف آسيا ارتفاعا ملحوظا حيث سجل اكبر قيمة سنة 2014 بنسبة 142.22%، وهذا راجع الى قرب المنطقة والتقارب الثقافي والحضاري مع العديد من الدول الموجودة بهذه المنطقة على غرار تركيا والدول العربية وكذلك لموقعها القريب من الجزائر.

6- **دول المحيط:** لم تكن هناك أي مبادلات تجارية خلال الفترة 2011-2017.

7- دول عربية دون المغرب العربي: شهد الرقم القياسي ارتفاعا نسبيا في التوزيع الجغرافي لمصاريف الدول العربية دون المغرب العربي حيث سجلت سنة 2013 اكبر نسبة 137.27%، وبعدها يتراجع الى ان يسجل اقل قيمة في سنة 2017 بنسبة 87.56%.

8- **دول المغرب العربي:** نلاحظ ان الرقم القياسي للتوزيع الجغرافي لمصاريف دول المغرب العربي كان في ارتفاع حيث سجلت سنة 2013 اكبر نسبة 148.05%، وبعدها يتراجع الى ان يسجل اقل قيمة في سنة 2017 بنسبة 85.09% بسبب انخفاض اسعار البترول.

9- **باقي دول افريقيا:** شهد الرقم القياسي للتوزيع الجغرافي لمصاريف باقي دول افريقيا ارتفاعا حيث سجلت اكبر قيمة سنة 2012 بنسبة 128.20% مع العلم انه بدأ في التراجع تدريجيا وفي سنة 2017 سجل اقل قيمة له بنسبة 32.18% وهذا راجع الى نفس السبب السابق.

المطلب الثالث: تطور الميزان التجاري (2011-2017)

سنحاول من خلال هذا المطلب تحليل تطور وضعية الميزان التجاري الجزائري (الواردات والصادرات) للفترة 2011-2017 وكذا تتبع معدل التغطية للميزان التجاري.

الجدول رقم(10) تطور الميزان التجاري خلال الفترة (2011- 2017)

(الوحدة:مليون دولار امريكي)

العناصر	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
الواردات	47247	50376	54852	58580	51501	47089	45957
الرقم القياسي %	100	106,62	116,10	123,99	109,00	99,67	97,27
الصادرات	73489	71866	65917	62886	37787	30026	34763
الرقم القياسي %	100	97,79	89,70	85,57	51,42	40,86	47,30
رصيد الميزان التجاري	26242	21490	11065	4306	-13714	-17063	-11194
الرقم القياسي %	100	81,89	42,17	16,41	52,26-	65,02-	42,657-
معدل التغطية	156	143	120	107	73	64	76
الرقم القياسي %	100	91,67	76,92	68,59	46,79	41,03	48,72
المجموع	149135	145887	133967	127893	77662	62132	71619
الرقم القياسي %	100	97,82	89,83	85,76	52,07	41,66	48,02

المصدر: اعداد الطالبة بالاعتماد على معطيات الملحق رقم (12)

الشكل رقم(10): يمثل تطور الميزان التجاري خلال الفترة (2011 -2017)

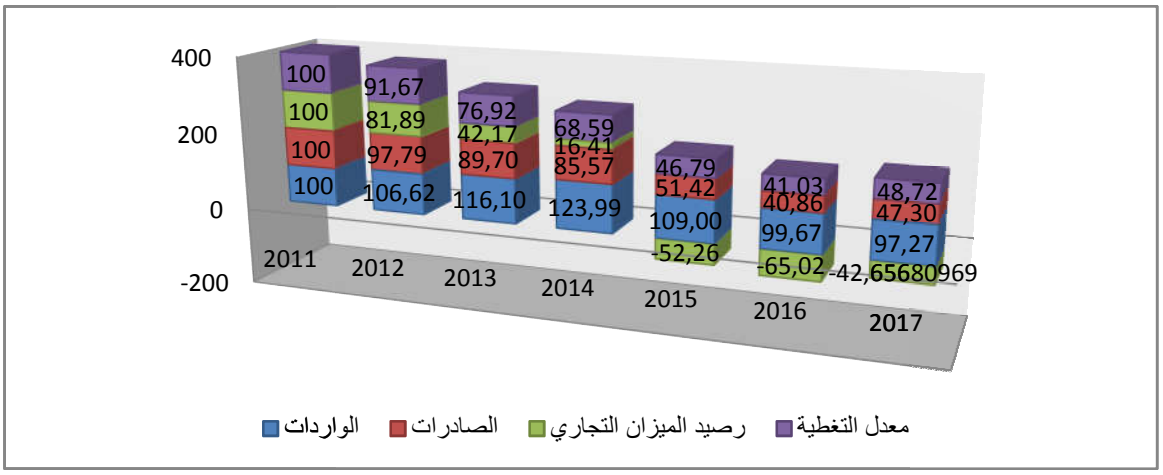

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على الجدول رقم(12)

من خلال الجدول رقم (10) والشكل رقم (10) نلاحظ تراجع في الميزان التجاري خلال الفترة محل الدراسة حيث يشهد الرقم القياسي لمجموع الميزان التجاري ليسجل اقل مستوى له سنة 2016 بنسبة: 41.66% نتيجة للركود والكساد العالمي النسبي أو الخفيف الذي يعرفه الاقتصاد العالمي في هذه الفترة وكذلك التراجع الواضح لعائدات المحروقات والتي تعتبر موردا مهما للاقتصاد الجزائري والتي تنعكس على التصدير والاستيراد والميزان التجاري ككل، والتي تفصل كما يلي:

1- **الواردات:** عرف الرقم القياسي للمصاريف عدم الاستقرار في قيم الرقم القياسي خلال سنوات الدراسة حيث سجل أعلى مستوى له سنة 2014 بنسبة 123.99%، وهذا نتيجة لمرور العالم في هذه الفترة بحدث مهم وهو الارتفاع الحاد لأسعار النفط ثم الانخفاض الملحوظ لها.

2- **الصادرات:** عرف الرقم القياسي للواردات انخفاضا ملحوظا خلال سنوات الدراسة حيث سجل اقل مستوى له سنة 2016 بنسبة 40.86%، هذا الانخفاض إلى حدة المنافسة خلال هذه الفترة بين الدول الصناعية الكبرى في العالم، مما صعب مهمة التصدير نحو بلدان العالم الأخرى.

3- **رصيد الميزان التجاري:** عرف الرقم القياسي لرصيد الميزان التجاري انخفاضا تدريجيا حيث سجل اقل قيمة سنة 2014 بنسبة 16.41%، كما أنه دخل في العجز سنة 2015 ليسجل اقل قيمة سنة 2016 بنسبة 65.02%،وهذا راج الى حدة المنافسة بين الدول المصنعة وانخفاض البترول.

4- **معدل التغطية:** عرف الرقم القياسي لمعدل التغطية انخفاضا ملحوظا حيث سجلت اصغر قيمة سنة 2016 بنسبة 41.3%.

نستنتج ان العلاقات التجارية الدولية للجزائر لم تكن في استقرار خلال الفترة 2011-2017 وهذا راجع الى عدة اسباب منها مرور العالم في هذه الفترة بحدث مهم وهو الارتفاع الحاد لأسعار النفط ثم الانخفاض الملحوظ لها، وحدة المنافسة بين الدول الصناعية الكبرى في العالم، مما صعب مهمة التصدير نحو بلدان العالم الأخرى، اما اهم الصادرات فقد تمثلت في الطاقة تجهيزات صناعية حيث كان الاتحاد الاوربي ومنطقة التعاون والتنمية الاقتصادية من اهم مناطق التوزيع الجغرافي للصادرات، في حين انا آسيا والاتحاد الاوروبي مثلا اهم المناطق للواردات وكانت المواد الغذائية والنصف مصنعة وتجهيزات صناعية من اهم الواردات.

خلاصة الفصل:

من خلال تحليل المبادلات التجارية للجزائر مع دول العالم خلال الفترتين (2004-2010) و(2011-2017) وبعد تحليل كل من الصادرات والواردات ومناطق التبادل لكل منهما وتحليل الميزان التجاري يتبين لنا أن الطاقة تمثل اكبر نسبة من الصادرات الجزائرية التي يتم الطلب عليها معظم الدول الصناعية وبالخصوص دول الاتحاد الاوروبي أما بالنسبة لتحليل التركيبة السلعية للواردات نجد أن المواد الأكثر استيرادا من حيث الأهمية هي التجهيزات الصناعية والمواد نصف المصنعة.

فمن خلال هذا التحليل وجدنا أن الميزان التجاري خلال الفترة الاولى من الدراسة كان في حالة فائض سنة 2008 حيث يتناقص هذا الفائض الى أن أصبح في حالة عجز 2010 وهذا لغرض تشجيع التبادل الدولي وتشجيع الصادرات خارج الواردات خصوصا، والسياسة المنتهجة والتي تهدف إلى دعم الصادرات وتفعيل عملية تصدير كل المنتوجات، لتبدأ هذه النسبة في الانخفاض إلى غاية السنة الأخيرة من الدراسة ويعزى هذا الانخفاض إلى الطفرة التي عرفتها أسعار البترول حيث بدأت تسجل ارتفاعا ملحوظ للأسعار في نهاية هذه السنة وبداية سنة 2009 مما انعكس سلبا على باقي الصادرات الأخرى حيث عرفت بداية انخفاض ملحوظ، اما خلال الفترة(2011-2017) فقد لاحظنا أن الميزان التجاري انخفاض تدريجيا حيث سجل اقل قيمة سنة 2014، كما أنه دخل في العجز سنة 2015 ليسجل اقل قيمة سنة 2016، وهذا راجع الى حدة المنافسة بين الدول المصنعة وانخفاض قيمة البترول، اما اهم الصادرات خلال فترة الدراسة فتتمثل في الطاقة والمواد الاولية والسلع الاستهلاكية كانت موزعة على الاتحاد الاوربي ومنطقة التعاون التنمية الاقتصادية بدرجة كبيرة، في حين ان الاتحاد الاوروبي كان من اهم مناطق التبادل للواردات خلال الفترة (2004-2017) وكانت من اهم الواردات المواد الغذائية والمواد نصف مصنعة وذلك من اجل تغطية العجز الداخلي للهذه المواد.

خاتمـــة

خاتمة:

تلعب التجارة الخارجية دورا متميزا في الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والعسكرية، إذ يمكن هذا الدور من تحديد الملامح الأساسية للدولة، إذ تقوم بتنشيط التجارة الدولية، حيث احتلت أهمية جد بالغة على صعيد كافة دول العالم إلا أنها أصبحت المحرك الأساسي والرئيسي لكل مناحي الحياة داخل جميع الدول، وكذلك يتحدد مستوى التنمية الاقتصادية التي لا يخفى أثرها البارز على جميع الأصعدة الاجتماعية والسياسية.

كما أن العلاقات الاقتصادية الدولية التي تمثل نسيجا مترابط بين مختلف دول العالم، لها تأثير متبادل بينها وبين واقع التجارة الدولية بين دول العالم، حيث أن تحسن مستويات التجارة الدولية يؤدي إلى التحسن الملحوظ في المبادلات الاقتصادية الدولية وما ينجر عنها من تجارة دولية رائجة بين البلدان، لتنامي المنافع البينية بين الدول، مما يحسن العلاقات الاقتصادية بين الدول ذات المبادلات التجارية متبادلة المنافع.

ومن خلال دراستنا لموضوع التجارة الخارجية ومن خلال دراستنا وتحليلنا لمختلف التطورات الحاصلة في مجال التجارة الخارجية عالميا وفي الجزائر خصوصا، وما صاحبه من تغيرات على مختلف الاصعدة كنتاج لتطور التجارة الدولية، ومن خلال تحليل الدور الذي تلعبه التجارة الخارجية في تفعيل النشاط الاقتصادي للبلد، وما تمثله لانعكاس لقوة اقتصاد البلد، نجد أن التجارة الخارجية للجزائر قد مرت بعدة تطورات مهمة أثرت وبشكل كبير على مجمل الاقتصاديات المحلية ككل، وهذا ما **يثبت صحة الفرضية الأولى.**

وتعتبر الجزائر كباقي الدول الأخرى هي بلد مصدر ومن بين الصادرات نذكر منها الطاقة مواد غذائية، مواد أولية مواد نصف مصنعة، تجهيزات فلاحية، تجهيزات صناعية، سلع استهلاكية مما أدى إلى تطور الملحوظ للصادرات ،إن التنوع الجغرافي للجزائر سمح لها من خلاله تطورا للصادرات ليسجل أعلى مستوى له، والجزائر كغيرها من الدول التي تتعامل في علاقاتها مع دول أخرى مما سمح لها هذا التطور للواردات خلال الفترة محل الدراسة، وعليه هذا ما **يثبت صحة الفرضية الثانية.**

شهد الميزان التجاري خلال فترة الدراسة تذبدبا وهذا راجع إلى تقلبات اسعار البترول من جهة الصادرات وارتفاع الواردات من السلع الصناعية والغذائية نتيجة لبرامج استثمارية ثم سجل عجز خلال 2015-2017 وهذا راجع لتقليص تلك الواردات بسبب منع الشبه الكلي من طرف الحكومة وبهذا فان الميزان التجاي يتأثر بمختلف التطورات الحاصلة في التجارة الدولية وهذا ما **يثبت صحة الفرضية الثالثة.**

النتائج :

من خلال معالجتنا للموضوع تم الوصول إلى جملة من النتائج التي يمكن تلخيصها في ما يلي:

1- ان التجارة الخارجية بمثابة محرك ومحفز للعلاقات الاقتصادية الدولية مما يجعلها عاملا أساسيا في تحقيق النمو والتطور الاقتصادي.

2- ان العلاقات الاقتصادية الدولية تعبر عن التعاون الاقتصادي الدولي الذي ينظم تدفق السلع والخدمات ورؤوس الأموال التي تساعد على تحقيق النمو للتجارة الخارجية.

3- ان مستقبل العلاقات بين الدول يتأثر بمدى تطور العلاقات الاقتصادية الدولية التي قد تكون مظهرا من مظاهر التكامل بين الدول.

4- ان العلاقات الاقتصادية الدولية تنعش الحركة الاقتصادية الدولية ويقاوم سياسة الانغلاق الاقتصادي على الذات وتشجع التكامل بين الدول وتشجع التنمية الوطنية.

5- تسعى العلاقات الاقتصادية الدولية الى تنظيم التجارة الخارجية ودعم تدفق السلع والخدمات ورؤوس الاموال ونمو وتنمية الاقتصاد.

6- ثمة ارتباط وثيق بين تطور الاقتصاد الجزائري وتطور العلاقات الاقتصادية الدولية التي تشكل التجارة الدولية جزءا أساسيا مكونا لها.

7- العلاقات الاقتصادية الدولية تتاثر بماضي ومستقبل الدول وعلاقاتها.

8- تنوع الصادرات ينعش وينمي اقتصاد الدولة ويقوي علاقتها الاقتصادية والتجارية الا ان الجزائر تقتصر صادراتها على مادة واحدة هي المحروقات.

9- ارتفاع الرقم القياسي لحجم صادرات الجزائر ما ادى الى اتساع رقعة العلاقة الاقتصادية الدولية والتجارة الخارجية مع مختلف الدول.

10- عدم تحقيق الدولة للإكتفاء الذاتي أدى الى اللجوء الى الاستيراد.

التوصيات :

كما يمكن أن نقترح جملة من التوصيات حول الموضوع تتمثل في :

1- ضرورة تفعيل التعاون الاقتصادي مع الدول العربية لما له من أهمية في توسيع أسواق منتجات الجزائرية، سواءا على المستوى العربي أو الغربي هذا من جهة، ومن جهة أخرى مواجهة المنافسة الخارجية بالاستفادة من الاعفاءات الجمركية بين الدول العربية في نطاق المناطق العربية الكبرى للتبادل الحر، ولا يتحقق ذلك من خلال زيادة العلاقات الاقتصادية مع هذه الدول.

2- ضبط أو تقليل من تصدير المواد الأولية التي يمكن استغلالها وتنميتها محليا.

3- ضرورة التنويع في التوزيع الجغرافي للمبادلات التجارية الخارجية بهدف التقليل من التبعية لمنطقة الاتحاد الاوروبي لتشمل العلاقات مناطق أخرى من العالم.

4- ضرورة تقليل استيراد بعض السلع والسعي الى إنتاجها محليا.

5- العمل على زيادة الصادرات لمعالجة الخلل في الميزان التجاري.

6- ضرورة وضع الخطط الاستراتيجية الملائمة للاستفادة من مزايا العلاقات الاقتصادية الدولية.

7- ضرورة تعظيم مكاسب الدولة من خلال علاقاتها الاقتصادية الدولية وتطوير وتفعيل سياساتها الاقتصادية والمالية.

8- تجنب المزيد من الإختلالات الاقتصادية في الاقتصاد الوطني وتحقيق اكبر قدر من المكاسب من العلاقات الاقتصادية الخارجية للدولة.

9- الإستفادة من التطور التكنولوجي الذي يؤثر كثيرا في تعزيز العلاقات الاقتصادية الدولية من خلال تأثيرها على الانتاج والتجارة والمواصلات والاتصالات.

آفاق البحث:

من خلال دراستنا للموضوع يمكن أن نقترح المواضيع التالية والتي يمكن أن تكون أفاق بحث مستقبلية :

- تفعيل التجارة البينية بين دول المغرب العربي.
- الآثار المتوقعة لانضمام الجزائر للمنظمة العالمية للتجارة.
- العلاقات الاقتصادية الدولية ودورها في تفعيل النشاط الاقتصادي للبلد.

وفي الختام فإن هذا العمل كأي مجهود بشري لا يخلو من بعض النقائص والإختلالات والتي مهما عملنا فلا يمكن أن نسلم منها، فنرجو أن نكون قد وفقنا في معالجة الموضوع إلى حد ما.

قائمة المراجع

المراجع:

أولا: الكتب باللغة العربية

1. حمدي عبد العظيم، إقتصاديات التجارة الدولية، مصر، الطبعة الثالثة، 2000.
2. رشاد العصار وآخرون، التجارة الخارجية، دار المسيرة للنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة الأولى، 2000.
3. رضا عبد السلام، العلاقات الاقتصادية الدولية " بين النظرية و التطبيق"، المكتبة العصرية للنشر و التوزيع،2010.
4. رعد حسن الصرن، "أساسيات التجارة الدولية المعاصرة"، الجزء الأول، دار الرضا للنشر، سوريا، ديسمبر 2000.
5. رعد حسن الصرن، أساسيات التجارة الدولية المعاصرة: من الميزة المطلقة إلى العولمة والحرية والرفاهية الاقتصادية، دار الرضا للنشر، سوريا، الطبعة الأولى، 2000.
6. سامي عفيفي حاتم، " التجارة الدولية بين التنظير و التنظيم "، الكتاب الأول، الطبعة الثانية، الدار المصرية العربية. القاهرة ،1993.
7. سامي عفيفي حاتم، الإتجاهات الحديثة في الإقتصاد الدولي والتجارة الدولية: قضايا معاصرة في التجارة الدولية، الدار المصرية اللبنانية، مصر، الطبعة الثانية، 2005 .
8. طالب محمد عوض، التجارة الدولية: نظريات وسياسات، نشر بدعم من معهد الدراسات المصرفية، الأردن، 1995 .
9. عادل أحمد حشيش، العلاقات الاقتصادية الدولية، دار الجامعة الجديدة للنشر، الاسكندرية، 2000.
10. عادل احمد حشيش،مجدي محمود شهاب، العلاقات الاقتصادية الدولية، دار الجامعة الجديدة ،بيروت، 2005.
11. علي حاتم القريشي، العلاقات الاقتصادية الدولية، دار الضياء للطباعة، بغداد ،الطبعة الأولى، 2013 .
12. فليح حسن خلف: العلاقات الاقتصادية الدولية ،مؤسسة الوراق للنشرو التوزيع، عمان، الأردن. الطبعة الأولى 2001.
13. مجدي محمود شهاب و سوزي عدلي ناشر، أسس العلاقات الاقتصادية الدولية، منشورات الحبلي الحقوقية، بيروت، لبنان، دون سنة

14. محمد السانوسي محمد شحاتة، التجارة الدولية في ضوء الفقه الإسلامي وإتفاقية الجات دراسة مقارنة، دار الفكر الجامعي، مصر، الطبعة الأولى ،2007 .
15. محمد دياب، التجارة الدولية في عصر العولمة، دار المنهل اللبناني، لبنان، الطبعة الأولى، 2010.
16. محمد طه بدوي، مدخل إلى علم العلاقات الدولية، الدار المصرية للطباعة و النشر، بيروت، 1971.
17. محمود حسين الوادي و آخرون، الإقتصاد الكلي، دار المسيرة للنشر و التوزيع و الطباعة، عمان، الطبعة الثانية، 2010 .
18. ميرل مارسيل، "سوسيولوجيا العلاقات الدولية " ترجمة د حسن نافعة، ط 1، دار المستقبل العربي،1986 .
19. نداء محمد الصوص، التجارة الخارجية، مكتبة التجمع العربي، الأردن، الطبعة الأولى، 2008.
20. يوسف مسعداوي، دراسات في التجارة الدولية، دار هومة للطباعة و النشر و التوزيع، الجزائر، 2010 .

ثانيا: المجلات والدوريات

21. سفيان عبد العزيز، دعم و تطوير القطاع الخاص كآلية لترقية التجارة الخارجية الجزائرية خارج المحروقاتٍ بحوث إقتصادية عربية، كلية العلوم الإقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة بشار، العددان 61-62، شتاء –ربيع 2013.

ثالثا: المنشورات والمطبوعات:

22. خبابة، محاضرات في العلاقات الإقتصادية الدولية، 2019، مالية و تجارة دولية، قسم العلوم التجارية، كلية العلوم الإقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة محمد بوضياف.

رابعا: المواقع الالكترونية:

23. Http://www.ons.dz

خامسا: الكتب باللغة الأجنبية

24. ALAIN BIROU « Vocabulaire Pratique des Sciences Sociales ». 2e édition ، revue et augmentée ، les éditions ouvrières ، Paris ، 1968.
25. Burton John" International Relations :A general Theory" .Cambridge University Press.1965 .
26. Colard Daniel "Relations Internationales".Ed Masson. Paris . 1977.
27. Colard Daniel" les Relations internationales de 1945 a nos jours "de edition.Armand Colin ، Paris ،1997 .
28. Gonedic P.F." Relations Internationales " ed Montchrestien . Paris . 1974 .
29. McCLeLLand A Charles" what is international relatios " in " contenporary international politics : introductory reading " by Brucc Sanders And Allan Durbun john Wilcy And son inc ،LonDon ،1971.
30. Padelford Norman and Lincolin George "International Politics :Foundation of International Relations" The macmillan company . New York .
31. Reynolds P .A."An Introduction to international relations " Longman paper back. London ، 1970.1 Hartmann Fredrick H" the relations of nations" forth odition ، Macmillan Pub Co Inc New York ،1973.
32. Wright Quincy" The study of international Relations "Appetion –Centrury ، Crofts. Inc ، New York ،1956.

الملاحق

EVOLUTION DU COMMERCE EXTERIEUR DE L'ALGERIE PAR GROUPES D'UTILISATION

*PERIODE: Années 2000 à 2013**

EXPORTATIONS

Unité: Millions USDollars

GROUPES D'UTILISATION	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013*
Alimentation	32	28	35	48	59	67	73	88	119	113	315	355	315	402
Energie et Lubrifiants	21 419	18 484	18 091	23 939	31 302	45 094	53 429	58 831	77 361	44 128	55 527	71 427	69 804	63 752
Produits bruts	44	37	51	50	90	134	195	169	334	170	94	161	168	109
Demi produits	465	504	551	509	571	651	828	993	1 384	692	1 056	1 496	1 527	1 610
Biens d'équip. Agr.	11	22	20	1	.	.	1	1	1	.	1	.	1	.
Biens d'équip. Ind.	47	45	50	30	47	36	44	46	67	42	30	35	32	27
Biens de consom.	13	12	27	35	14	19	43	35	32	49	30	15	19	17
TOTAL	22 031	19 132	18 825	24 612	32 083	46 001	54 613	60 163	79 298	45 194	57 053	73 489	71 866	65 917

(*) RESULTATS PROVISOIRES

EVOLUTION DU COMMERCE EXTERIEUR DE L'ALGERIE PAR REGIONS ECONOMIQUES

PERIODE: Années 2000 à 2013*

EXPORTATIONS

Unité: Millions USDollars

REGIONS ECONOMIQUES	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013*
U.E (EX CEE)	13 792	12 344	12 100	14 503	17 396	25 593	28 750	26 833	41 246	23 186	28 009	37 307	39 797	42 773
O.C.D.E (hors U.E)	5 825	4 549	4 602	7 631	11 054	14 963	20 546	25 387	28 614	15 326	20 278	24 059	20 029	12 202
Autres pays d'EUROPE	181	87	130	123	91	15	7	7	10	7	10	102	36	51
AMERIQUE DU SUD	1 672	1 037	951	1 220	1 902	3 124	2 398	2 596	2 875	1 841	2 620	4 270	4 228	2 965
ASIE (sans les pays arabes)	210	476	456	507	686	1 218	1 792	4 004	3 765	3 320	4 082	5 168	4 683	4 241
OCEANIE	0	23	38	0	-	-	-	55	-	-	-	41	-	-
pays Arabes (sans UMA)	55	315	248	355	521	621	591	479	797	564	694	810	958	869
Pays du MAGHREB	254	275	250	260	407	418	515	760	1 626	857	1 281	1 586	2 073	2 749
Autres pays d'AFRIQUE	42	26	50	13	26	49	14	42	365	93	79	146	62	67
TOTAL	**22 031**	**19 132**	**18 825**	**24 612**	**32 083**	**46 001**	**54 613**	**60 163**	**79 298**	**45 194**	**57 053**	**73 489**	**71 866**	**65 917**

(*) RESULTATS PROVISOIRES

EVOLUTION DU COMMERCE EXTERIEUR DE L'ALGERIE PAR GROUPES D'UTILISATION

PERIODE: Années 2000 à 2013*

IMPORTATIONS

Unité: Millions USDollars

GROUPES D'UTILISATION	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013*
Alimentation	2 415	2 395	2 740	2 678	3 597	3 587	3 800	4 954	7 813	5 863	6 058	9 850	9 022	9 580
Energie et Lubrifiants	129	139	145	114	173	212	244	324	594	549	955	1 164	4 955	4 340
Produits bruts	428	478	562	689	784	751	843	1 325	1 394	1 200	1 409	1 783	1 839	1 832
Demi produits	1 655	1 872	2 336	2 857	3 645	4 088	4 934	7 105	10 014	10 165	10 098	10 685	10 629	11 223
Biens d'équip. Agr.	85	155	148	129	173	160	96	146	174	233	341	387	330	506
Biens d'équip. Ind.	3 068	3 435	4 423	4 955	7 139	8 452	8 528	8 534	13 093	15 139	15 776	16 050	13 604	16 172
Biens de consom.	1 393	1 466	1 655	2 112	2 797	3 107	3 011	5 243	6 397	6 145	5 836	7 328	9 997	11 199
TOTAL	9 173	9 940	12 009	13 534	18 308	20 357	21 456	27 631	39 479	39 294	40 473	47 247	50 376	54 852

(*) RESULTATS PROVISOIRES

EVOLUTION DU COMMERCE EXTERIEUR DE L'ALGERIE PAR REGIONS ECONOMIQUES

PERIODE: Années 2000 à 2013*

IMPORTATIONS

Unite: Millions USDollars

REGIONS ECONOMIQUES	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013*
U.E (EX CEE)	5 256	5 903	6 732	7 954	10 097	11 255	11 729	14 427	20 985	20 772	20 704	24 616	26 333	28 582
O.C.D.E (hors U.E)	2 194	2 125	2 485	2 242	3 071	3 506	3 738	5 363	7 245	6 435	6 519	6 219	6 160	6 958
Autres pays d'EUROPE	603	636	757	855	1 097	1 058	777	715	659	728	388	579	1 652	1 213
AMERIQUE DU SUD	142	269	385	567	1 166	1 249	1 281	1 672	2 179	1 866	2 380	3 931	3 590	3 468
ASIE (sans les pays arabes)	599	579	943	1 206	1 952	2 506	3 055	4 318	6 916	7 574	8 280	8 873	9 538	10 596
OCEANIE	64	92	127	47	56	31	-	-	-	2	-	-	-	-
pays Arabes (sans UMA)	144	179	366	418	525	387	493	621	705	1 089	1 262	1 760	1 555	2 416
Pays du MAGHREB	52	72	127	120	169	217	235	284	395	478	544	691	807	1 023
Autres pays d'AFRIQUE	119	85	87	125	175	148	148	231	395	350	396	578	741	596
TOTAL	9 173	9 940	12 009	13 534	18 308	20 357	21 456	27 631	39 479	39 294	40 473	47 247	50 376	54 852

(*) RESULTATS PROVISOIRES

EVOLUTION DE LA BALANCE COMMERCIALE DE L'ALGERIE

PERIODE: Années 2000 à 2010

Unite: Millions USDollars

	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
IMPORTATIONS (CAF)	9 173	9 940	12 009	13 534	18 308	20 357	21 456	27 631	39 479	39 294	40 473
EXPORTATIONS (FOB)	22 031	19 132	18 825	24 612	32 083	46 001	54 613	60 163	79 298	45 194	57 053
BALANCE COMMERCIALE	**12 858**	**9 192**	**6 816**	**11 078**	**13 775**	**25 644**	**33 157**	**32 532**	**39 819**	**5 900**	**16 580**
TAUX DE COUVERTURE (%)	**240**	**192**	**157**	**182**	**175**	**226**	**255**	**218**	**201**	**115**	**141**

ECHANGES EXTERIEURS DE L'ALGERIE PAR GROUPES D'UTILISATION

PERIODE :ANNEE (2010/2011)

Valeurs en Millions

A l' Importation	ANNEE 2010			ANNEE 2011			Evolution (%)
	Dinars	Dollars	Structure (%)	Dinars	Dollars	Structure (%)	
Alimentation	450 807	6 058	14,97	717 688	9 850	20,85	62,59
Energie & Lubrifiants	71 100	955	2,36	84 777	1 164	2,46	21,88
Produits Bruts	104 839	1 409	3,48	129 895	1 783	3,77	26,54
Demi-Produits	751 436	10 098	24,95	778 557	10 685	22,62	5,81
Biens d'Equipements Agricoles	25 406	341	0,84	28 196	387	0,82	13,49
Biens d'Equipements Industriels	1 173 906	15 776	38,98	1 169 431	16 050	33,97	1,74
Biens de Consommation (non-alimentaires)	434 313	5 836	14,42	533 958	7 328	15,51	25,57
Total	3 011 807	40 473	100	3 442 502	47 247	100	16,74

A l' Exportation	ANNEE 2010			ANNEE 2011			Evolution (%)
	Dinars	Dollars	Structure (%)	Dinars	Dollars	Structure (%)	
Alimentation	23 405	315	0,55	25 881	355	0,48	12,70
Energie & Lubrifiants	4 131 265	55 527	97,33	5 204 216	71 427	97,19	28,63
Produits Bruts	6 977	94	0,17	11 717	161	0,22	71,28
Demi-Produits	78 568	1 056	1,85	108 994	1 496	2,04	41,67
Biens d'Equipements Agricoles	59	1	-	26	-	-	-
Biens d'Equipements Industriels	2 235	30	0,05	2 561	35	0,05	16,67
Biens de Consommation (non-alimentaires)	2 237	30	0,05	1 115	15	0,02	-50,00
Total	4 244 746	57 053	100	5 354 510	73 489	100	28,81

ECHANGES EXTERIEURS DE L'ALGERIE PAR GROUPES D'UTILISATION

PERIODE :ANNEE (2012/2013*)

Valeurs en Millions

A l' Importation	ANNEE 2012			ANNEE 2013			Evolution (%)
	Dinars	Dollars	Structure (%)	Dinars	Dollars	Structure (%)	
Alimentation	699 708	9 022	17,91	760 550	9 580	17,47	6,18
Energie & Lubrifiants	384 249	4 955	9,84	344 566	4 340	7,91	-12,41
Produits Bruts	142 652	1 839	3,65	145 405	1 832	3,34	-0,38
Demi-Produits	824 362	10 629	21,10	891 001	11 223	20,46	5,59
Biens d'Equipements Agricoles	25 573	330	0,66	40 160	506	0,92	53,33
Biens d'Equipements Industriels	1 055 158	13 604	27,00	1 283 885	16 172	29,48	18,88
Biens de Consommation (non-alimentaires)	775 370	9 997	19,84	889 047	11 199	20,42	12,02
Total	3 907 072	50 376	100	4 354 614	54 852	100	8,89

Valeurs en Millions

A l' Exportation	ANNEE 2012			ANNEE 2013			Evolution (%)
	Dinars	Dollars	Structure (%)	Dinars	Dollars	Structure (%)	
Alimentation	24 438	315	0,44	31 898	402	0,61	27,62
Energie & Lubrifiants	5 412 889	69 804	97,13	5 060 185	63 752	96,72	-8,67
Produits Bruts	12 998	168	0,23	8 649	109	0,17	-35,12
Demi-Produits	118 396	1527	2,12	127 862	1 610	2,44	5,44
Biens d'Equipements Agricoles	92	1	-	16	-	-	-
Biens d'Equipements Industriels	2 493	32	0,04	2 146	27	0,04	-15,63
Biens de Consommation (non-alimentaires)	1 480	19	0,03	1 317	17	0,03	-10,53
Total	5 572 786	71 866	100	5 232 073	65 917	100	-8,28

* RESULTATS PROVISOIRES

ECHANGES EXTERIEURS DE L'ALGERIE PAR GROUPES D'UTILISATION

PERIODE : ANNEES (2014/2015*)

Valeurs en Millions

A l' Importation	ANNEE 2014			ANNEE 2015*			Evolution (%)
	Dinars	Dollars	Structure (%)	Dinars	Dollars	Structure (%)	
Alimentation	886 659	11 005	18,79	935 578	9 314	18,08	-15,37
Energie & Lubrifiants	231 948	2 879	4,91	235 911	2 348	4,56	-18,44
Produits Bruts	152 335	1 891	3,23	155 759	1 551	3,01	-17,98
Demi-Produits	1 035 447	12 852	21,94	1 203 576	11 982	23,27	-6,77
Biens d'Equipements Agricoles	52 991	658	1,12	66 655	663	1,29	0,76
Biens d'Equipements Industriels	1 527 698	18 961	32,37	1 712 243	17 046	33,10	-10,10
Biens de Consommation (non-alimentaires)	832 630	10 334	17,64	863 579	8 597	16,69	-16,81
Total	4 719 708	58 580	100	5 173 301	51 501	100	-12,08

Valeurs en Millions

A l' Exportation	ANNEE 2014			ANNEE 2015*			Evolution (%)
	Dinars	Dollars	Structure (%)	Dinars	Dollars	Structure (%)	
Alimentation	26 053	323	0,51	23 520	234	0,62	-27,55
Energie & Lubrifiants	4 857 699	60 304	95,89	3 587 974	35 724	94,54	-40,76
Produits Bruts	8 818	109	0,18	10 633	106	0,28	-2,75
Demi-Produits	170 816	2 121	3,37	170 075	1 693	4,48	-20,18
Biens d'Equipements Agricoles	133	2	-	45	1	-	-
Biens d'Equipements Industriels	1 306	16	0,03	1 756	18	0,05	12,50
Biens de Consommation (non-alimentaires)	846	11	0,02	1 136	11	0,03	-
Total	5 065 671	62 886	100	3 795 139	37 787	100	-39,91

ECHANGES EXTERIEURS DE L'ALGERIE PAR GROUPES D'UTILISATION

PERIODE : ANNEES (2016/2017*)

Valeurs en Millions

A l' Importation	ANNEE 2016			ANNEE 2017*			Evolution (%)
	Dinars	Dollars	Structure (%)	Dinars	Dollars	Structure (%)	
Alimentation	900 193	8 223	17,46	936 259	8 437	18,36	2,60
Energie & Lubrifiants	176 522	1 613	3,42	221 025	1 992	4,33	23,50
Produits Bruts	171 125	1 563	3,32	169 144	1 524	3,32	-2,50
Demi-Produits	1 251 980	11 437	24,29	1 218 564	10 981	23,89	-3,99
Biens d'Equipements Agricoles	55 110	503	1,07	67 780	611	1,33	21,47
Biens d'Equipements Industriels	1 687 129	15 412	32,73	1 549 401	13 962	30,38	-9,41
Biens de Consommation (non-alimentaires)	912 718	8 338	17,71	937 734	8 450	18,39	1,34
Total	5 154 777	47 089	100	5 099 907	45 957	100	-2,40

Valeurs en Millions

A l' Exportation	ANNEE 2016			ANNEE 2017*			Evolution (%)
	Dinars	Dollars	Structure (%)	Dinars	Dollars	Structure (%)	
Alimentation	35 844	327	1,09	38 578	348	1,00	6,42
Energie & Lubrifiants	3 088 908	28 221	93,99	3 646 473	32 864	94,54	16,45
Produits Bruts	9 238	84	0,28	8 102	73	0,21	-13,10
Demi-Produits	144 628	1 321	4,40	153 538	1 384	3,98	4,77
Biens d'Equipements Agricoles	6	-	-	29	0,26	-	-
Biens d'Equipements Industriels	5 931	54	0,18	8 180	74	0,21	37,04
Biens de Consommation (non-alimentaires)	2 034	19	0,06	2 197	20	0,06	5,26
Total	3 286 589	30 026	100	3 857 097	34 763	100	15,78

COMMERCE EXTERIEUR DE L'ALGERIE PAR REGIONS ECONOMIQUES

Période : ANNEE (2010/2011)

Valeurs en Millions de USDollars

A l' Importation	ANNEE 2010		ANNEE 2011		Evolution (%)
	Valeurs	Struct (%)	Valeurs	Struct (%)	
Union Europeenne	20 704	51,16	24 616	52,10	18,89
O.C.D.E (Hors U.E)	6 519	16,11	6 219	13,16	-4,60
Autres Pays d' Europe	388	0,96	579	1,23	49,23
Amérique du Sud	2 380	5,88	3 931	8,32	65,17
Asie	8 280	20,46	8 873	18,78	7,16
Océanie	-	-	-	-	-
Pays Arabes (Hors U.M.A)	1262	3,12	1760	3,73	39,46
Pays du Maghreb Arabe (U.M.A)	544	1,34	691	1,46	27,02
Pays d' Afrique	396	0,98	578	1,22	45,96
Total	**40 473**	**100 %**	**47 247**	**100 %**	**16,74**

Valeurs en Millions de USDollars

A l' Exportation	ANNEE 2010		ANNEE 2011		Evolution (%)
	Valeurs	Struct (%)	Valeurs	Struct (%)	
Union Europeenne	28 009	49,09	37 307	50,77	33,20
O.C.D.E (Hors U.E)	20 278	35,54	24 059	32,74	18,65
Autres Pays d' Europe	10	0,02	102	0,14	-
Amérique du Sud	2 620	4,59	4 270	5,81	62,98
Asie	4 082	7,15	5 168	7,03	26,60
Océanie	-	-	41	-	-
Pays Arabes (Hors U.M.A)	694	1,22	810	1,10	16,71
Pays du Maghreb Arabe (U.M.A)	1281	2,25	1 586	2,16	23,81
Pays d' Afrique	79	0,14	146	0,20	84,81
Total	**57 053**	**100 %**	**73 489**	**100 %**	**28,81**

COMMERCE EXTERIEUR DE L'ALGERIE PAR REGIONS ECONOMIQUES

Période : ANNEE (2012/2013)

Valeurs en Millions de USDollars

A l' Importation	Année 2012		Année 2013		Evolution (%)
	Valeurs	Struct (%)	Valeurs	Struct (%)	
Union Europeenne	26 333	52,27	28 582	52,11	8,54
O.C.D.E (Hors UE)	6 160	12,23	6 958	12,69	12,95
Autres Pays d' Europe	1 652	3,28	1 213	2,21	-26,57
Amérique du Sud	3 590	7,13	3 468	6,32	-3,40
Asie	9 538	18,93	10 596	19,32	11,09
Océanie	-	-	-	-	-
Pays Arabes (Hors UMA)	1555	3,09	2416	4,40	55,37
Pays du Maghreb Arabe (UMA)	807	1,60	1023	1,87	26,77
Pays d' Afrique	741	1,47	596	1,09	-19,57
Total	50 376	100 %	54 852	100 %	8,89

Valeurs en Millions de USDollars

A l' Exportation	Année 2012		Année 2013		Evolution (%)
	Valeurs	Struct (%)	Valeurs	Struct (%)	
Union Europeenne	39 797	55,38	42 773	64,89	7,48
O.C.D.E (Hors UE)	20 029	27,87	12 202	18,51	-39,08
Autres Pays d' Europe	36	0,05	51	0,08	41,67
Amérique du Sud	4 228	5,88	2 965	4,50	-29,87
Asie	4 683	6,52	4 241	6,43	-9,44
Océanie	-	-	0	-	-
Pays Arabes (Hors UMA)	958	1,33	869	1,32	-9,29
Pays du Maghreb Arabe (UMA)	2 073	2,88	2 749	4,17	32,61
Pays d' Afrique	62	0,09	67	0,10	8,06
Total	71 866	100 %	65 917	100 %	-8,28

ECHANGES EXTERIEURS DE L'ALGERIE PAR REGIONS ECONOMIQUES

PERIODE :ANNEE (2014/2015)

Valeurs en Millions de USDollars

A l' Importation	ANNEE 2014		ANNEE 2015		Evolution (%)
	Dollars	Structure (%)	Dollars	Structure (%)	
Union Europeenne	29 684	50,67	25 344	49,21	-14,62
O.C.D.E (Hors U.E)	8 436	14,40	7 353	14,28	-12,84
Autres Pays d' Europe	886	1,51	1 220	2,37	37,70
Amérique du Sud	3 815	6,51	2 818	5,47	-26,13
Asie	12 619	21,54	11 830	22,97	-6,25
Océanie	-	-	-	-	-
Pays Arabes (Hors U.M.A)	1962	3,35	1912	3,71	-2,55
Pays du Maghreb Arabe (U.M.A)	738	1,26	674	1,31	-8,67
Pays d' Afrique	440	0,75	350	0,68	-20,45
Total	58 580	100	51 501	100	-12,08

Valeurs en Millions de USDollars

A l' Exportation	ANNEE 2014		ANNEE 2015		Evolution (%)
	Dollars	Structure (%)	Dollars	Structure (%)	
Union Europeenne	40 378	64,21	25 801	68,28	-36,10
O.C.D.E (Hors U.E)	10 344	16,45	5 428	14,36	-47,53
Autres Pays d' Europe	98	0,16	37	0,10	-62,24
Amérique du Sud	3 183	5,06	1 575	4,17	-50,52
Asie	5 060	8,05	2 562	6,78	-49,37
Océanie	-	-	57	0,15	-
Pays Arabes (Hors U.M.A)	648	1,03	628	1,66	-3,09
Pays du Maghreb Arabe (U.M.A)	3 065	4,87	1 607	4,25	-47,57
Pays d' Afrique	110	0,17	92	0,24	-16,36
Total	62 886	100	37 787	100	-39,91

ECHANGES EXTERIEURS DE L'ALGERIE PAR REGIONS ECONOMIQUES

PERIODE :ANNEE (2016/2017)

Valeurs en Millions de USDollars

A l' Importation	ANNEE 2016		ANNEE 2017*		Evolution (%
	Dollars	Structure (%)	Dollars	Structure (%)	
Union Europeenne	22 472	47,72	20 236	44,03	-9,95
O.C.D.E (Hors U.E)	6 249	13,27	5 942	12,93	-4,91
Autres Pays d' Europe	936	1,99	1 910	4,16	104,06
Amérique du Sud	2 857	6,07	3 209	6,98	12,32
Asie	11 709	24,87	12 345	26,86	5,43
Océanie	-	-	-	-	-
Pays Arabes (Hors U.M.A)	1927	4,09	1541	3,35	-20,03
Pays du Maghreb Arabe (U.M.A)	701	1,49	588	1,28	-16,12
Pays d' Afrique	238	0,51	186	0,40	-21,85
Total	47 089	100	45 957	100	-2,40

Valeurs en Millions de USDollars

A l' Exportation	ANNEE 2016		ANNEE 2017*		Evolution (%
	Dollars	Structure (%)	Dollars	Structure (%)	
Union Europeenne	17 221	57,35	20 291	58,37	17,83
O.C.D.E (Hors U.E)	6 945	23,13	6 496	18,69	-6,47
Autres Pays d' Europe	80	0,27	63	0,18	-21,25
Amérique du Sud	1 943	6,47	2 473	7,11	27,28
Asie	2 197	7,32	3 321	9,55	51,16
Océanie	-	-	-	-	-
Pays Arabes (Hors U.M.A)	416	1,39	749	2,15	80,05
Pays du Maghreb Arabe (U.M.A)	1 173	3,91	1 268	3,65	8,10
Pays d' Afrique	51	0,17	102	0,29	100,00
Total	30 026	100	34 763	100	15,78

	ANNEE 2010		ANNEE 2011		Evolution (%)
	Dinars	Dollars	Dinars	Dollars	
Importations	3 011 807	40 472	3 442 502	47 247	16,74
Exportations	4 244 746	57 053	5 354 510	73 489	28,81
Balance Commerciale	1 232 939	16 581	1 912 008	26 242	
Taux de Couverture (%)	141		156		

	Année 2012		Année 2013*		Evolution (%)
	Dinars	Dollars	Dinars	Dollars	
Importations	3 907 072	50 376	4 354 614	54 852	8,89
Exportations	5 572 786	71 866	5 232 073	65 917	-8,28
Balance Commerciale	1 665 714	21 490	877 459	11 065	
Taux de Couverture (%)	143		120		

* RESULTATS PROVISOIRES

Valeurs en millions

	Année 2014		Année 2015*		Evolution (%)
	Dinars	Dollars	Dinars	Dollars	
Importations	4 719 708	58 580	5 173 301	51 501	-12,08
Exportations	5 065 671	62 886	3 795 139	37 787	-39,91
Balance Commerciale	345 963	4 306	-1 378 162	-13 714	
Taux de Couverture (%)	107		73		

Valeurs en millions

	Année 2016		Année 2017*		Evolution (%)
	Dinars	Dollars	Dinars	Dollars	
Importations	5 154 777	47 089	5 099 907	45 957	-2,40
Exportations	3 286 589	30 026	3 857 097	34 763	15,78
Balance Commerciale	-1 868 188	-17 063	-1 242 810	-11 194	
Taux de Couverture (%)	64		76		

تم بحمد الله